مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 31، جوان 2022، ص - ص: 723 - 748
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

مستوى النفوذ والتحكم في المجال بالممالك الإسلامية السودانية: دولة السنغاي أنموذجا

The level of influence and control in the field in the Sudanese Islamic kingdoms: Songhay state model

د/ حسين بوبيدي
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي
hocine.boubidi@univ-constantine2.dz

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 تاريخ القبول: 2022/03/16

الملخص:
كانت الكيانات السياسية ذات المجالات الواسعة والسكان المشكّلين من عدّة أعراق إحدى أنواع الدول الإفريقية في العصر الوسيط. وكان هذا وضع مملكة السنغاي في ذروة تطورها، خلافا للدول التي تتميز بسكان ينتمون إلى مجموعة عرقية واحدة، أو بها مجموعة عرقية مهيمنة سياسيًا وعدديًا، وتمتلك إقليمًا صغيرًا وكثافة سكانية عالية، وغالبا ما يتم إطلاق اسم "الإمبراطورية" على هذه الدول ذات المساحة الواسعة والأعراق المختلفة سواء في البحوث التاريخية أو العلوم السياسية، إشارة إلى وجود تحالف سياسي تسيطر فيه دولة تعدّ الدولة المركزية على دول أخرى، معتمدة في إخضاعها على عدة وسائل: عسكرية وسياسية وإيديولوجية، والمقال يبحث مستوى نفوذ وسيطرة السنغاي على الأراضي التي أخضعوها، والدور الذي قام به الإسلام في تأكيد شرعية السلطة السياسية في هذه الدولة.
الكلمات المفتاحية: بلاد السودان؛ السنغاي؛ سن علي؛ الأسكيا محمد؛ تنبكت.

Abstract:
One of the middle Ages African state types was political entities with a large territory and a multi-ethnic population. This was the case for Songhai at the height of its development, This differs from states characterized by a population composed of a single ethnic group, or having a politically and numerically dominant ethnic group, possessing a small territory and a dense population, this type of state -large and populated by different ethnicities- was often called “an empire" in historical research and in political science, in order to designate a political alliance, in which, a central state dominating other states, Mainly by military, political and ideological means. The article questions the level of influence and control of Songhai over the lands it occupied, and the role Islam played in asserting the legitimacy of political power in this country.
Key words: Bilad as-Sudan; Songhay; Sonni Ali; Askia Mohammed; Timbuktu.

مقدمة:

تعدّ دولة السنغاي بمثابة التحقيق العملي للوحدة السياسية بين مختلف المجموعات السكانية السودانية، حيث تمكنت في عهد الأسرتين الحاكمتين: آل سن ثم آل أسكيا من مدّ نفوذ دولتهم لتشمل مجالات واسعة من منطقة النيجر الأعلى والأوسط والسنغامبيا، وتصل في أوج توسعاتها لتخضع بعض مدن السودان الأوسط وتجبرها على التبعية والولاء لها، وقد استلزم هذا التوسع الاهتمام الكبير بالجيش، وتطوير الأنظمة الإدارية وطرق الجباية الضريبية من أجل تحقيق مستوى أكبر من النفوذ والسيادة على هذا المجال الواسع، وعمل ملوك السنغاي على الاستفادة من الأنظمة التقليدية، مع جعلها تحت النظر المباشر لولاتهم وقادة جيشهم، كما وظفت المرجعية الإسلامية الشرعية في الأمر بالوحدة والجماعة والطاعة لأجل ضمان ولاء رعاياهم من المسلمين ودعم استقرار مملكتهم لتتمكن من تجاوز حالة الحروب الداخلية، وهو ما يدل عليه اتخاذهم للقب "أمير المؤمنين"؛ لكن نفوذهم غالبا ما اصطدم برسوخ الولاءات التقليدية للعشائر و المجموعات السكانية المختلفة، واضطر جيش السنغاي إلى تسيير العديد من الحملات لإعادة إخضاع المناطق المتمردة، ولأجل إيضاح ذلك تطرح الدراسة **الإشكالية التالية**: إلى أي مدى نجحت دولة السنغاي السودانية في بسط نفوذ حقيقي على المجالات التي ضمتها لدولتها سمح لها بممارسة دور الدولة المسيطرة والمتحكمة في المجال؟ وضمن هذا السؤال العام ينبغي أن نستفسر عن الأقاليم التي كانت تتبع لها: هل كانت تبعيتها حقيقة أم شكلية؟ وكيف أسهم انتشار الإسلام بين السودانيين في تعزيز نفوذ الدولة وبسط سلطانها على المناطق التي اعتنقته؟ وإلى أي مدى وقع مزج بين استغلال الأعراف التقليدية للسلطة ومراكز القوى الاجتماعية والأبعاد الدينية للولاء السياسي في تحقيق الهيمنة السلطوية للسنغاي؟

وتتمثل **أهمية الموضوع** في الكشف عن الطريقة التي سلكتها الممالك الإسلامية في السودان الغربي، وتبيان قدرة هذه الكيانات السياسية على تحقيق تنظيم إداري نافذ ودمج مجموعات سكانية مختلفة ومتنافرة في كثير من الأحيان ضمن وحدة سياسية بما يبرز الفعالية الكبيرة التي مارسها الإسلام ومؤسساته في ترسيخ روابط جامعة بين السودانيين، وهو ما يفكك النظرية الاستعمارية التي تحاول ربط مفهوم الدولة في المنطقة بالحركة الاستعمارية، وهذا الموضوع قد درس في دراستين بالغتي الأهمية لكل من: ميشال ثيماوسكي/ Michal Tymowski الذي بحث قضية العلاقة بين المركز والأطراف في هذه المملكة الإسلامية[1]، كما تطرقت لها زليخة بنرمضان في أطروحتها عندما بحثت عن المجالات التي توسعت لها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية في هذه المنطقة[2].

وتهدف هذه الدراسات إلى جمه شتات مادة هذا الموضوع من خلال الإشارات المتفرقة المنثورة في المصادر السودانية والبرتغالية، وإعادة بنائها بما يقدم صورة كاملة عن طبيعة السيادة التي تحققت لدولة السنغاي المسلمة في بلاد السودان، وإيضاح المستوى الذي بلغه تمثل الإسلام لدى الشعوب الإسلامية بما أوصلهم إلى مفهوم: الأمة الدولة، ومكنهم من تجاوز الولاءات الضيقة للقبيلة والقرية والمجموعة السكانية نحو ولاء سياسي بمسحة عقائدية يؤطرها الدور الهام للفقهاء الذين مارسوا الدور الأكبر في إعادة تشكيل المجتمع السوداني.

1. تشكل الدولة السودانية:

يعد البحث في طبيعة الدولة بالسودان الغربي في العصر الوسيط بعد انتشار الإسلام بالمنطقة من أهم المشكلات البحثية في الدراسات الإفريقية، ذلك أنه يطرح إشكالية العلاقة بين دلالة لفظ الدولة كما نفهمه

اليوم وبين هذا النوع من الممالك التي تشـــكلت في بلاد الســـودان، ويدفع نحو طرح قضـــية تقييم الأثر الإســلامي على بنية الســلطة في هذه الممالك، بين من ينظر إليه كإضــافة إيجابية عززت الحكم المركزي ومنحته الشـــرعية الدينية التي تســـمح بتجاوز الولاء العرقي والقبلي نحو الولاء للعائلة الملكية باعتبارها الممثل للنموذج الإســـلامي في الحكم، ومن يراه فاعلا ســـلبيا في تقويض ســـلطة الممالك وتشـــتيتها بين السلطتين الزمنية للملوك والروحية للفقهاء.

تعرّف الدولة باعتبارها الوحدة الســـياســـية المســـتقلة التي تجمع على أرضـــها عدة تجمعات أو مجموعات بشرية، وتملك حكومة مركزية لها سلطة فرض الضرائب، وسنّ القوانين التي تستطيع تنفيذها، وتملك من الرجال ما يمكنها من القيام بالأعمال ذات الطبيعة الاقتصادية أو الإدارية أو القتالية[3]، فهي بذلك كيان اصطناعي تعتمد قوته على مدى حسن تنظيمه، وما المحافظة على القانون والنظام وتوفير الأمن في وجه العدوان الخارجي، ووجود نظام للقوانين ونظام محكم لجميع الإيرادات ســـوى علامات مميزة لدولة حسنة التنظيم، و قياسا على هذه المعايير هل يمكـــن القول بأن ما كـــان موجودا في السودان الغربي من كيانات سياسية كانت دولا أكثر منها تجمعات ضخمة من القبائل أدت إليها وجمعت بينها القوة المجردة[4]؟

في السودان الغربي نلاحظ أن الدولة ترتبط بداية بالوحدة الجغرافية والإثنية، وتتشكل من مجموعة مما يمكن تســـميته: دويلات القرى أو دويلات القبائل؛ التي تدين بالولاء لحاكم أعلى يكون غالبا من العائلة المالكة، ونادرا ما يكون دخيلا من عائلة أجنبية، وهذا الحاكم بفضـــل حســـن تدبيره ومهارته يعمل على توسيع سلطته إلى المناطق المجاورة، ليتمكن من تحويل هذا التجمع إلى مملكة على شكل كنفدرالية تحفظ للدويلات المنضوية تحتها نظامها الخاص واستقلاليتها الداخلية[5]، لكنها تدفع للأسرة الملكية ضريبة محددة وتدعمها عسكريا في حالات الخطر وعمليات الغزو والتوسع.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المصادر الأدبية والروايات الشفوية لا تقدم سوى إشارات غامضة حول جذور تشـــكل نواة الدول في الســـودان الغربي، وتتمثل في بعض الأســـاطير التي حفظتها الذاكرة الجمعية حول بدايات دول غانة ومالي والســـنغاي[6]، والمرتبطة خصـــوصـــا بفكرة المخلّص، وهي بمثابة روايات متأخرة تهدف إلى التأسيس للشرعية وتبرير بعض التقسيمات الاجتماعية[7]، ومع أن الدرس الأنثروبولوجي يمكنـه أن يســـتنطق الكثير من المعطيـات من خلال هذه الروايـات، إلا أن التوثيق التـاريخي يحتـاج إلى مقاربات أخرى تملك قدرا أكثر من المصداقية الاستدلالية.

إن البحث في تشكل الدولة السودانية التي تتجاوز الانتماء القبلي والتجمعات القروية الصغيرة غالبا ما يفتش عنه في المؤثرات الخارجية، ثم في إمكانية وجود حوافز داخلية وطبيعة التعديلات والتحويرات التي أدخلها السودانيون على الأنظمة السياسية المستوردة لإضفاء المسحة المحلية عليها، بالإضافة إلى استحضار فاعلية المؤثرات البيئية كالنكبات أو الأخطار العسكرية وفي مقدمتها الغزو الخارجي[8]، وبعيدا عن استحضار الخلفيات التي تربط كل إنجاز حضاري داخلي بالتأثير الخارجي فإن هذا الشكل من الدراسة يحتاج إلى مراجعة تستحضر التفاعل بين المحلي والوافد من أجل مقاربة عقلانية ومنطقية.

لعل من أقدم النظريات في هذا الموضـــوع تلك التي أسّـــس لها موريس دولافوس/ Maurice Delafosse، والتي تنطلق من نسبة تشكل الدولة إلى العناصر القادمة من الشمال، وهو ما علّل به ظهور مملكة غانة على مسرح التاريخ الإفريقي؛ حيث نسب ذلك إلى يهود برقة ذوي الأصول السورية[9]، ومع أن النظرية لا تملك من الاستدلال التاريخي سوى إشارات محمود كعت والسعدي إلى أن المؤسسين الأوائل لغانة كانوا من البيضان[10]، فقد مارست فكرته تأثيرا على الكثير من الدارسين؛ إلا أنها تراجعت

بسبب حمولتها العنصرية التي تتعاطى مع الشعوب الإفريقية من منطلق عجزهم عن الإبداع الحضاري إلا بدعم خارجي، ليصبح التاريخ إيديولوجيا في خدمة المشاريع الاستعمارية وتبريرها[11]، ويفقد بذلك هدفه في قصد الحقيقة ومقاربتها بالأدوات البحثية والمناهج المساعدة.

ومن أهم الآراء التي قدمت حول نشأة الدولة في بلاد السودان، تلك الرؤية التي قدمها ريمون موني/Raymon Mauny للمسألة، والقائمة على دعامة :"الأصل العسكري للدولة السودانية"؛ حيث ربط بين صراعات السودانيين وبربر الصحراء على المجال وبين تشكل الدولة، واعتبر جذورها عسكرية لحماية الأنشطة الزراعية للسودانيين ونظامهم الاجتماعي من غزوات البدو الرحل الصحراويين[12]، ولأن الكثير من السكان السودانيين من الرعاة، ومنطقتهم مساعدة على تربية الخيول، فقد كان من السهل عليهم تدريب الفرسان المحاربين، بالإضافة إلى المشاة الذين تم جلبهم من المناطق الجنوبية ذات الكثافة السكانية من أجل تشكيل قوة قادرة على صد هجمات البربر[13]، ويمكن النزول بهذا التخمين إلى الفترات القديمة عندما كان السود يشغلون مستوطناتهم الزراعية الأولى في دار تيشيت والحوض والآوكار بالجنوب الموريتاني حاليا، قبل أن يقوم البربر مستعينين بالجمل بالسيطرة عليها ودفعهم نحو الجنوب، حيث تدل التنقيبات الأثرية على تطور البنى العسكرية من خلال العثور على العديد من التحصينات التي يعتقد أنها آلية في مواجهة هجمات البدو[14].

إن هذه النظرية امتداد لثنائية: الحضر والبدو التي تبنتها الكثير من الأبحاث الاستعمارية معللة من خلالها ديمومة الصراع بين هذين المكوّنين، وهي تفتقد للتدليل التاريخي الواضح لصالح قراءة قريبة من الأنثروبولوجيا السياسية، ويمكننا تجاوز تقديمها كخصوصية للدولة السودانية من خلال التأكيد على الجذر العسكري لمختلف الدول التي تعاني من الاضطراب بين مكوناتها أو مع جيرانها، كما أن النظرية حسب أحمد الشكري تعبر عن الوقوع تحت تأثير أطروحات دولافوس[15]، من خلال تجاوز الحفر في المقومات الداخلية والتركيز على المؤثرات الخارجية.

وفي سياق الانطلاق من التطورات الداخلية، نجد بهيجة الشاذلي تقدم تفسيرا يخص شعب الفولاني، ليعلل انتقاله من حياة الترحال الرعوية إلى تأسيس الدولة، حيث ترى أن تأسيس الدولة في المجتمعات القبلية يقتضي قبل كل شيء تنظيم العلاقة مع المجتمع القبلي ومجال تنقله، وهذا ما حدث عند الفولاني في حوض السنغال ومسينة[16]، ومكّن مجموعة الفلان من بناء قوة اقتصادية عبر الرعي وممارسة النشاط الفلاحي، ثم تعزز بوضع اليد على الأرض وملكية المجالات التي كانوا يشغلونها، لينتج ذلك سلطة يخضع لها سكان هذه المجالات، رسختها لاحقا تشكّل نخبة فولانية ضمنت للدولة الاستمرارية[17]، وهذه الصورة تبرز حالة الانتقال التدريجية من الأحلاف القبلية إلى الدولة عبر الغلبة العسكرية ووضع اليد على المجال والسيطرة الاقتصادية[18].

يعمم لابيدس/Ira.M.Lapidus هذا الاستنتاج؛ ليقرر أن جذور الدولة السودانية تعود دوما إلى جماعات عائلية بقيادة أبوية متحالفة مع مجالس شيوخ أو زعماء قرى، وأن تشكلها غالبا ما يرتبط بإقدام شيخ محلي أو محارب مهاجر أو حاكم ديني على التأسيس، وأن هذه الدول كانت متمتعة بنواة جغرافية موحدة بشبكة روابط عرقية، أو لغوية أو غيرها، وبدائرة نفوذ أوسع محددة بحكم شخص بعينه أو سلالة بذاتها لعدد كبير من العائلات والكاستات (الطبقات الاجتماعية المغلقة) والسلالات والجماعات القروية التابعة[19]، ونلحظ هذا الشكل من الدولة القائمة على تحالف بين مجموعة من الأمراء الصغار في شهادة

كادا موستو/ A. de Ca'da Mosto على قيام هذا النوع من الحكم في السنغال، لكنه يؤكد عدم استقرار هذا النمط من السلطة بسبب انقلاب هؤلاء السادة على من نصبوه ملكا عليهم[20].

إن الانتباه والتأكيد على العوامل الداخلية يمكن أن يتعزز بنموذج مدينة جني جنو/Jenné-Jeno[21]؛ حيث تكشف الدراسات المستندة إلى الأبحاث الأثرية عن بزوغ نظام تراتبي داخل المدينة منذ ق: 1-2هـ/7-8م، وهو ما دفع السكان المحيطين بجني جنو إلى الهجرة نحوها من مواقعهم في السهل الفيضي[22]، ما يمثل شكلا من أشكال المدينة الدولة في صورتها الجنينية، وتخبرنا الحفريات عن تطور الحياة الحضرية ببروز شكل جديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، لكن هذا الاستنتاج يعوزه التدليل على إثبات حضور سلطة ذات سيادة تحكم كل المدينة، وهي الإشكالية التي تباينت فيها آراء الباحثين[23]، حيث يدلل من يرفض التسليم بقدرة التطورات الداخلية في بلاد السودان على بلوغ الانتظام الاجتماعي مرحلة التراتبية ذات الطابع السياسي السلطوي بعجز شعوب فولتا العليا البعيدة عن المؤثرات الإسلامية عن إبداع هذا النمط من النظم السياسية[24].

من ناحية أخرى؛ تبنى بعض الباحثين رؤية تدمج بين المؤثرات الداخلية والخارجية، وتنطلق من البعد الاقتصادي، حيث اعتبرت الثروة الناتجة عن تجارة الذهب والعبيد سببا لتشكل نظام الدولة التي تعمل على فرض سيطرتها على هذه التجارة، وتستغل عوائدها في توسيع نفوذها وإخضاع السكّان لها، بما يجعل قيام الدولة في بلاد السودان مرتبطا بعمليات التبادل مع التجار الشماليين أو البرتغاليين[25]، وهو ما يبين أسبقية المناطق الشمالية من بلاد السودان إلى التطور السياسي[26]، بما يؤسس لنظرة تبرز الفاعلية الكبيرة للعناصر المغربية التي كانت سباقة إلى هذا النشاط في تشكيل الظروف المساهمة للانتقال من سلطة القبيلة والقرية إلى النظام السياسي المؤسس للدولة بدلالتها الوسيطية.

ويمكن أن نلاحظ ببساطة أن المفهوم الأبرز للدولة السودانية يتمثل في تمتع الحاكم بالسيادة على من تحته والاعتراف له بالسلطة العليا، ولكن هذه السلطة لم تكن تفسر على أنها سلطة على الأرض بالضرورة، لأن الحاكم لم يكن يهتم بالسيطرة على الأرض بحد ذاتها، بل بالعلاقة التي تربطه بالمجتمعات التي يمكن أن يأخذ منها الرجال في وقت الحروب، والخدم للعمل في بلاطه، والمزارعين لخدمة مزارعه وإبقاء مخازن حبوبه مملوءة، وانتزاع الضرائب والإتاوات[27]، لأن هذا ما يضمن له تحقيق سلطة حقيقية، ولذلك كانت هذه الدول ترفض الانشقاقات التي تحدث داخلها، وتعمل على إعادة إدماج هؤلاء في مجالها من أجل الحفاظ على الامتيازات السابقة[28]، وتحقيق النفوذ الفعلي الذي يحمي وحدة المجال ويضمن وحدة القرار السياسي، ورغم ذلك لم يكن مستوى نفوذ العائلات الملكية في السودان الغربي على محيط "عاصمتهم" يماثل نفوذهم على المناطق البعيدة التي تمتعت باستقلالية متفاوتة، وعليه فقد كانت قوة السلطة امتدادا لقوة العاصمة والقدرات القتالية لجيشها.

2. مملكةالسنغاي[29]: توحيد المجال السوداني

يؤكد ريمون موني على صعوبة رسم حدود دقيقة لدول السودان الغربي، بسبب شح المادة المعرفية وتناقضها[30]، وصعوبة تحديد أماكن الكثير من المواقع، الناتج عن التغيرات التي طرأت على أسمائها بفعل تنقل المجموعات البشرية المستمر، وإعادة إطلاق تسميات جديدة[31]، وهو يحتم علينا تجاوز الفترات المظلمة التي لا تتوفر عنها معطيات كافية، والعمل على تقديم مقاربات يمكنها تفسير مختلف التحولات في الفترات الأكثر إضاءة من حيث المادة العلمية، لإبراز المجالات التي استطاعت دولة السنغاي بسط نفوذها

عليها بحسب ما توفره النصوص المصدرية والأبحاث التي عملت على تحديد أماكن المدن والقرى والمواقع المشار إليها.

يشير نص السعدي حول بدايات دولة السنغاي إلى أنها قامت أول الأمر في مدينة كوكيا[32]، وقد نسب المؤسس الأول لهذه المملكة إلى أصول يمنية[33]، ثم انتقلت في مرحلة لاحقة إلى مدينة كوكو/غاو[34]، ويبدو أن ذلك تم في سياق الانفتاح على التجارة العابرة للصحراء التي نشطت مع بلاد المغرب منذ القرن 2هـ/8م[35]، حيث يسمح موقع "العاصمة" الجديدة لشعب السنغاي بلعب دور الوسيط بين حاملي الملح والتحف من تجار الشمال ومنتجي الذهب في الأقاليم السودانية الغابية، وقد دلت النصوص العربية على وجود طريق يربط المدينة بحواضر المغرب الأدنى عن طريق تادمكة[36].

إن هذا الثراء الذي تحقق لدولة كوكو هو الذي جعلها في النصف الثاني من القرن 3هـ/9م حسب اليعقوبي: "أعظم ممالك السودان، وأجلها قدرا، وأعظمها أمرا، وكل الممالك تعطي لملكها الطاعة"[37]، وقد عدّ من هؤلاء ثمانية ممالك؛ بما فيها مملكة صنهاجة، وهو ما يدل على اتساع مجالاتها وسيطرتها على مناطق سودانية وصحراوية، وفي مرحلة لاحقة يتبين أن هذا النشاط الاقتصادي بحمولته الثقافية قد أدّى إلى انتشار الإسلام في المملكة، ففي القرن 4هـ/10م يذكر المهلبي أن ملك كوكو يظاهر رعيته بالإسلام وأكثرهم يظاهر به"[38]، ويؤكد البكري في القرن 5هـ/11م أن ملكهم مسلم وأنهم لا يولون غير المسلمين[39]، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى استمرار السكان الذين سماهم: البرزكانيين في عبادة الدكاكير كما يفعل باقي السودان[40].

إن المعلومات حول السنغاي في القرن 5هـ/11م شحيحة جدا، فالبكري عدها مملكة لكنه جعلها مجرد مدينة، ولم يشر إلى تبعية مدن أخرى لها كما ذكر في شأن غانة[41]، ولعلّ هذه الأخيرة قد توسعت على حسابها بما أدى إلى خسارتها للمناطق التي أشار اليعقوبي لتبعيتها لها، ويبدو أن كوكو استرجعت بعض قوتها مستفيدة من التحولات التي حدثت في نهاية القرن 5هـ/11م داخل مجالات غانة؛ فالإدريسي مع وصفه لقوة ملك كوكو وجنده، يشير أن أهل المدينة "لهم بأس وقهر لمن جاورهم من الأمم المحيطة بأرضهم"[42]، كما وصفت كوكو في المرحلة ذاتها بالعظمة وكثرة السكان[43]، ويعد نص ابن سعيد المغربي آخر ما وصلنا حول وضع مملكة المدينة قبل سيطرة الملنكي عليها، ومن الغريب أنه اعتبر ملكها كافرا واكتفى ببيان موقعها فقط[44]، بما قد يحيل إلى تراجع ضعفها الذي مهد لسيطرة مملكة مالي عليها.

في عهد ساكورة ملك مالي (684-700هـ/1285-1300م) ضمت كوكو لأول مرة لمملكة مالي القوية يومها[45]، ويبدو أنها استرجعت استقلالها بعد ذلك، ليتم ضمها لحكم الملنكي من جديد في عهد المنسى موسى(712-733هـ/1312-1332م) عند عودته من رحلة الحج سنة: 725هـ/1325م [46]، وقد أشار السعدي إلى حوادث فرار الأخوين علي كلن وسلمن نار من أسرهما- بعد أن كانا لسنوات طويلة رهينتين عند المناسي-، وإعادة تأسيس مملكة السنغاي التي ستعرف أسرتها الملكية بداية من هذا الحدث بأسره "سن"، حيث اكتفت في بداية الأمر بهذا الاستقلال الصعب ولم تتجاوز سلطتها كوكو وأحوازها[47]، لكنها في مرحلة لاحقة استغلت اضطراب أوضاع مالي بعد عهد منسى سليمان (737-762هـ/1336-1360م) وغزت بعض أقاليمها، واستطاع ملك السنغاي شي مادغ أن يوقع بالماليين هزيمة قاسية ويسيطر على أربعة وعشرين قبيلة من القبائل المستعبدة[48]، في انتظار التوسعات الكبرى عهد سن علي الذي بدأ حكمه سنة: 868هـ/1464م.

لقد قاد سن علي (868-898ه/1464-1492م) توسعات شملت الكثير من المناطق التابعة حينها لمملكة مالي، بالإضافة إلى تنبكت وصحارى توارق مغشرن، وحاول لتأكيد سيطرته على هذه المناطق شق قناة مائية تربط بين مدينتي رأس الماء وولاتة، كما أخضع أجزاء من بلاد البمبارة، ومناطق الدوغون، وحاصر مدينة جني حتى استسلمت له، وهاجم بلاد الفلان في مسينة[49]، ولهذا يعدّ عهد شي عال هو التأسيس الفعلي لدولة السنغاي مترامية الأطراف والنهاية الواقعية لسيادة مالي التي استمرت في أقاليمها الغربية بعد ذلك.

بعد وفاة سن علي عام: 898هـ/1492م وفشل ابنه شي بار/أبو بكر في الاحتفاظ بالسلطة التي غلبه عليها الأسكيا محمد الكبير (899-929هـ/1493-1523م)[50] تابع هذا الأخير توسعات السنغاي لتبلغ الدولة في عهده أقصى اتساعها؛ إذ تمكن من ضم مناطق التكرور التي كان الفلان يسيطرون عليها[51]، وواصل العمل على إبعاد الموسي نحو الجنوب ودفع خطرهم عن المناطق الشمالية والوسطى من المملكة[52]، ومدّ حدود دولته الشمالية إلى مملحة تغازة وأحواز توات في أعماق الصحراء[53]، وأصبحت ولاتة التي استعصت على سن علي تدفع له الخراج[54]، وأخضع بعض مناطق الآيير شمال النيجر حاليا[55]، وتابع العمل على تثبيت سيطرة السنغاي على أقاليم الملنكي في مسينة[56]، لكنه فشل في ضم بلاد برك/Borgou بالداهومي[57]، ولم تقتصر توسعات الأسكيا محمد على مناطق السودان الغربي، بل امتدت لبلاد حوص/الهاوسا في السودان الأوسط، فقد قام بإخضاع مملكة كوبر[58]، ثم زكرك وكاتسينا وكانو[59].

من أجل ضمان استقرار المناطق الغربية من المملكة، ومنعا لتمردات الفلان الذين بدأت قوتهم تتشكل ونفوذهم يتوسع، بما كان يؤدي لصراعات مستمرة داخل منطقة فوت[60]، اتخذ الأسكيا محمد خطوة بالغة الأهمية في تاريخ السنغاي عزز بها النفوذ الفعلي للمملكة، وتتمثل في بناء مدينة تندرم سنة 902ه/1496م[61]، والتي أصبحت بمثابة العاصمة الثانية للمملكة، وهو ما جعل سلطة السنغاي على المنطقة سلطة فعلية، واستطاعت هذه المدينة أن تهزم المتمرد الفلاني تنغيلا/ تنيض في سنة 918هـ/1512م[62]، بعد أن تمكن من تشكيل جيش فاق جيش حاكم تندرم، ومثّل ذلك الانتصار ضمانا لاستمرار سلطة الأساكي.

إن هذه التوسعات التي قام بها الأسكيا محمد الكبير مكّنت دولة السنغاي من بسط نفوذها على مساحة لم تتحقق للدول الأخرى، لكن بعضها استطاع استرجاع استقلاله، وهو ما تدل عليه أخبار الحملات العسكرية في عهد الأساكي بعد الحاج محمد وخصوصا تلك التي وجهت إلى بلاد الموسي[63]، بالإضافة إلى امتناع بلاد الآيير وحوص/الهوسا عن الاستمرار في دفع الضريبة المفروضة عليهم كدلالة على التبعية[64]، لكن أولاد الأسكيا ضموا مناطق جديدة مثل مجالات السوننك في الوجدو شمالا[65]، كما دخلوا في نزاع حول ملكية مملحة تغازة مع السعديين انتهت بالغزو المغربي سنة 999هـ/1591م[66].

وقد تحكمت الطبيعة الجغرافية للمجالات السودانية في سير توسعات السنغاي، إذ لم تتمكن جيوشهم من تجاوز جبال همبر/همبوري، ودخول المناطق الغابية بسبب تضاريسها الوعرة، وتغير أسلوب القتال فيها، بالإضافة إلى خطر ذبابة تسي تسي المسببة لداء المثقبيات، ولذلك كان الأسكيا محمد يرى أن "السلطان الذي لا يجتنب غزوة الحجر، وغزوة غابة كوب لا يريد لجيشه إلا التلف والخسارة"[67]، وهذا ما تسبب في استرجاع البمبارة لقوتهم، وكثر عددهم في المناطق القريبة من جني، على عهد الأسكيا داوود (956-990هـ/1549-1582م)[68].

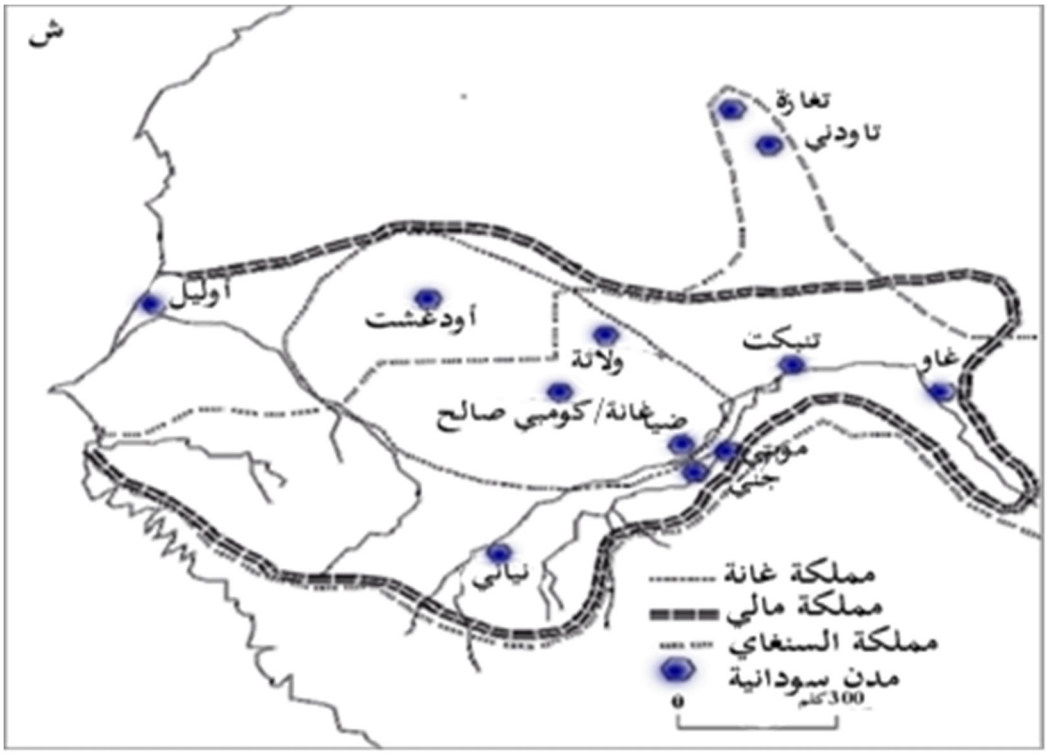

الشكل 1: مملكة السنغاي في أقصى توسعها وسيطرتها على المجالات السابقة لمملكتي غانة ومالي.

المصدر:

Daouda Keita, Le peuplement de la marge orientale du delta intérieur du Niger au premier millénaire après Jésus Christ, Thése de doctorat, Sous la direction de: Catherine Perles, Université Paris Ouest Nanterre La Défense, 2010-2011, P: 5(بتصرف) .

3. آليات الإخضاع ومستوى النفوذ في مملكة السنغاي:

ورث السنغاي عن المناسي ملوك مالي الكثير من النظم الإدارية، وهو ما يظهر في أسماء العديد من المناصب[69]، ولكن يبدو أن السودان الغربي في ظل حكمهم اتجه أكثر نحو الحكم المركزي[70]، وذلك انطلاقا من سياقات تأسيس هذه الدولة، حيث كان الإخضاع العسكري هو الطريقة التي اعتمدها سن على في توسعاته[71]، وقد اتخذ أسلوب عسكرة كل الذين يخضعهم ليجعلهم جنودا ضمن جيشه طريقة فعالة لزيادة عدد قواته، مع إبقاء القيادات ضمن أهل سنغاي[72]، فكانت دولته بمثابة تغلب مجموعة سودانية على غيرها من المجموعات.

ورث الأسكيا محمد لاحقا كل ما ضمّه سن علي لمملكته، قبل أن يضيف له أقاليم جديدة في بلاد حوص بعد انتصاراته على مملكتي أكدز وكشن، والتي لم تطل مدة تبعيتها للأساكي[73]، ورغم توجهه إلى تنظيم الجيش وتحديد أفراده وإلغاء عسكرة المجتمع؛ عن طريق التفريق بين الرعية والجند[74]، فإنه بقي جيشا قويا في عهده وعهد أولاده، ومع أننا لا نملك أرقاما دقيقة عن تطور هذه المؤسسة[75]، فقد حفظت لنا المصادر السودانية بعض الأعداد التي تخص وقائع هامة، فقد خرج مع الأسكيا محمد بان (995-996هـ/1587-1588م) لمواجهة تمرد أخيه بلمع صادق سنة: 995هـ/1587م حوالي 30000 جندي، بينما ضم جيش خصمه 6000 جندي[76]، ويبدو أن هذه الفتنة قد أدّت لتراجع أعداد الجيش، فلم يتجاوز عدد

المشاركين في معركة تندبي ضد الجيش السعدي سنة 999هـ/1591م: 18000 من الفرسان، و9700 راجل، وهو رقم يمثل أهم الفرق العسكرية يومها؛ لأن فيهم أغلب القيادات: بلمع، كنفار، بنكفرم[77]، كما يمكن تقدير حجم الأسطول النهري الذي كانت فعاليته كبيرة في ربط مختلف الأقاليم بالعاصمة غاو، أو بقاعدة تندرم، وحمل الجند للانتقال بين الأقاليم عبر الشبكة النهرية لقمع التمردات وفرض السيطرة؛ ففي حصار سن علي سنة 897هـ/1491م لبلد أنكند شمال جبال همبر استعان بـ 200 سفينة[78]، أما في نهاية عهد الأساكي فقد بلغ تعداد السفن الكبيرة 1000 سفينة باستثناء سفن السير التي تجاوزت 400 في غاو وحدها[79].

تدلّ أخبار السنغاي بأنهم استغلوا هذا الجيش للحفاظ على وحدة بلادهم وقمع المنشقين وإعادتهم للطاعة، وكان من أهم أسباب تأسيس مدينة تندرم ضمان استقرار الأقاليم الغربية التي عرفت بكثرة تمردات الفلان من خلال توطين قسم كبير من الجيش بها[80]، ورغم ذلك فإن بعض المناطق كانت كثيرا ما تتمرد عليهم، مثل إقليم الواجادو السوننكي الذي جهز لأجله الأساكي عدة حملات[81]، وإقليم مسينة والتكرور الذي شهد وقائع عديدة ضد الفلان[82]، بالإضافة إلى تمردات القبائل العربية في الأقاليم الشمالية[83].

ومع أن جيش السنغاي تعرض لبعض الهزائم مثل فشل الأسكيا محمد سنة 923هـ/1517م في إخضاع حاكم ليك الملقب بكنت الذي انشق عنه لاختلافهم حول تقسيم ما غنموه من غزوة أكدز[84]، وانهزم الأسكيا محمد بنكن أمام كُنْت حاكم كبي سنة 995ه/1587م هزيمة ساحقة في ونترماس[85]، فإنه استطاع أن يضمن تحقيق استقرار مختلف الأقاليم في أغلب عهد السنغاي، مستعينا ببعض القبائل التي مثلت دور قبائل المخزن[86]، فقد دلت النصوص المصدرية على أن سلطة الأسكيا محمد كانت نافذة في كل الأقاليم التي تتبع مملكته؛ وأن مستوى القدرة على مراقبتها وإدارتها كان عاليا، خصوصا مع الاستعانة بالقادة المحليين[87]، حيث يقول محمود كعت في بيان سلطة الأسكيا محمد: "كيفما ينفذ حكمه في دار سلطنته، كذلك ينفذ في جميع مملكته طولا وعرضا"[88]، فالمناطق التي كانت تشهد اضطرابات متتالية وتعاني من انعدام الأمن مثل بلد جنج نعمت في عهده بالراحة والعافية والسكون[89]، وهو ما تحقق للأسكيا داوود أيضا، حيث تمكن من ضبط أحوال المملكة بعد فترة من الصراعات الداخلية والنزاع على السلطة، وقد وصف محمود كعت أحوال السنغاي في عهده بالقول: "وليس في إقليم تكرور من مل إلى لعلع من يرفع يده، ووجدهم يوم يطلع عبيدا طائعين سامعين"[90]، لكن هذه الصورة التي تقدمها المصادر السودانية قد لا تكون مطابقة للواقع التاريخي مطابقة تامة، لأنها تمثل شكلا من أشكال الذاكرة الحميمية التي تكتب تاريخ الماضي انطلاقا من لحظة الحاضر العامرة بالتمردات والاضطرابات[91].

ليس هناك ضبط محدد لأقاليم السنغاي التي مثلت وحداتها الإدارية، ويمكن أن نستشف من خلال متابعة أسماء الولاة الواردة في المصادر السودانية أن هذه الأقاليم كانت كثيرة، ولكن أهمها إقليمي دندي وكورمينا، فالأول يعد قاعدة السنغاي في المناطق الشرقية، ولأهميته فقد كان حاكمه (يطلق عليه السنغاي تسمية: دندفار) هو الوحيد الذي يمكنه الرد على الأسكيا في مجلس الحكم[92]، والثاني تقع فيه مدينة تندرم التي تعد قاعدة السنغاي غربا، وحاكمه يمثل ولي العهد والرجل الثاني في الدولة[93]، بالإضافة إلى درما، بر، بجنا، ماسن، جني، كلا/كرا، بنكا، تنبكت، مغشرن، بار، فوط، كبر، كتل، جنج...

لقد ميز ملوك السنغاي في إدارة الأقاليم بين ثلاثة أنواع؛ يتمثل النوع الأول في أقاليم شعب السنغاي ذاته، والمنتشرة على ضفاف النيجر، حيث وضعت تحت سيطرة حكامها المحليين، سيما وأن الأمر يتعلق

بكيانات منتظمة اكتسبت تقاليد الإدارة والملك الوراثي، وشكلت ما يشبه الكنفدرالية التي يتمتع أهلها باستقلال ذاتي كبير، أما النوع الثاني فهي الأقاليم التي تم فتحت عنوة، فكانت تحت المراقبة المباشرة للسلطة المركزية، ويديرها قائد أو والي يعرف بأسماء مختلفة لعلها تعكس تنوع الألسن مثل: فرما، كي، فرن، فاري[94]، وكثيرا ما كان يتولى حكم هذه الأقاليم أبناء الأساكي وأفراد العائلة المالكة[95]، ومع ارتباطهم المباشر بالسلطان فإنهم يمتلكون صلاحيات واسعة في تسيير أقاليمهم، وقد أغرت صلاحياتهم الواسعة أحيانا بعضهم بالقيام بمحاولات لغزل الأسكيا ذاته[96]، أما النوع الثالث فيتعلق بالأقاليم البعيدة في الأطراف؛ حيث لم يكن من الممكن ترك حاميات للجيش فيها خشية ثورة القيادات المحلية التي يدين لها السكان بالولاء، وإنما تم تعويض ذلك بتفويض الحكام المحليين، وتنفيذ الغزوات المتقطعة التي تؤدب المنشقين، والتهديد الدائم بالحرب من أجل ضمان استمرار التبعية ودفع الضرائب المفروضة عليها[97]، وهو ما يبين أن التوجه نحو الحكم المركزي في عهد السنغاي لا يشمل جميع المناطق بسبب اتساع الدولة.

إن عدم امتلاك السلطة المطلقة مرتبط أيضا بقضية الملكية العقارية وفق التصور التقليدي في بلاد السودان، حيث تعتبر الملكية العقارية جماعية ومتعلقة بالاستقرار الأول المتوّج بالسيطرة على مساحة شاسعة فارغة أو عبر إجلاء سكانها، حيث تثبت ملكية هذا المجال لمن وضع يده عليه، مع عدم القدرة على نقل ملكيته ولا بيعه وشرائه، وعند خضوع وإقرار أصحاب الأرض لحاكم أو ملك غالب عسكريا فإنه يتم عبر الاكتفاء بقبول سلطته عبر الإقرار بها دون سيادة حقيقية على أرضهم، ومن هذا الباب يحتفظون بحقهم في التسيير الذاتي[98].

إن هذه الصور المتعددة في أسلوب إدارة السنغاي لدولتهم توازن باستمرار بين السلطة العليا للملك وبين الحق "الطبيعي" في الحكم الذاتي، فتعطي حرية كبيرة للقيادات المحلية في تنظيم شؤونها، وتعجز أحيانا عن تحقيق إخضاع كامل، وتعاني كلما ضعف الجيش من الانشقاقات والتمردات، وهو ما يبرز الأنماط المعقدة للجغرافيا السياسية بالسودان الغربي، ويؤكد تعدد بنية الإطار السياسي المنظم للمجتمع، كالممالك، والمناطق المضطربة، والمجالات المتحركة، والمدن القوية، والجماعات المنعزلة العديدة [99]، ودائما يكون ضمان استمرارية الدولة بحفظ جهازها العسكري سليما فعّالا.

يدفع التحليل السابق للقول أن دولة السنغاي ومع تفوقها إداريا على الدول التي سبقتها، وقدرتها على الدفع نحو أسلوب حكم أكثر مركزية، وحرصها على تحقيق نفوذ حقيقي وتبعية واقعية في الأقاليم التي تتبعها، فإنها وكأي دولة في السودان الغربي لا يمكن أن تستكمل عناصر السلطة الكاملة والمطلقة، فهناك دوما حالة من التشتت تزيد وتنقص تبعا لقوة الجيش ووحدة العائلة الملكية، وبالتالي يصبح نظام التبعية في إطار "المملكة/الكنفدرالية" هو الوحيد الضامن لاستمرارية السلطة العليا الغالبة عسكريا، لمحاولة جمع شتات السلطة بمفهومها الواسع وإتمام عناصرها، كما يضمن من جهة أخرى استقلالية القرار المحلي، لتبقى عناصر السلطة ظاهرة في فروض الطاعة والإقرار بالرئاسة والالتزام الضريبي، فلا يوجد بالسودان الغربي سلطة مطلقة، لأن هناك دائما حدود أخلاقية وعرفية وقانونية وعقائدية تمنع من ذلك، والسبب المباشر هو المنحى الذي تتشكل بواسطته السلطة من القبيلة أو مجموعة بشرية ما، إلى القرية فالمدينة فالإمارة أو المملكة، فكل منطقة تحتفظ بكيانها السياسي المتصل مباشرة بالملكية العقارية للمجال[100].

4. تعزيز الإسلام للسلطة السياسية في مملكة السنغاي:

إن استحضار فاعلية العناصر المغربية التي استقرت في المدن السودانية في تطور مفهوم الدولة يؤكده الدور الكبير الذي مارسه الإسلام في تعزيز الحكم المركزي، فساهم في الدفع إلى تجاوز الولاء القبلي والانقسام العرقي نحو الولاء الروحي والأخوة الدينية، ودعّم مفهوم الأمة والدولة المشكّلة من ألفاف قبلية وتكتلات عشائرية على أساس ديني وروحي قوامه نظرة الإسلام إلى مفهوم الخلافة والولاية الدينية[101]، كما قادت التحولات الثقافية العميقة نحو ظهور مجموعة من الوظائف التي عززت مفهوم السلطة؛ وفي مقدمتها القضاء، بالإضافة إلى أن قضية الشرعية بعد قيام الممالك الإسلامية استطاعت أن تحقق للأسر الحاكمة ما لم تحققه لهم القوة العسكرية والغلبة، وخصوصا عندما نشأ الحلف بين الفقهاء والملوك[102].

يبدو أن أحد أهم الأسباب التي كانت تعوق الممالك السودانية عن تحقيق توسعات كبيرة، تتمثل في ارتباط الشرعية بقضية القرابة من الملك ممثل الأسلاف وفق العقائد المحلية، وهو ما يحدّ من قدرته في توزيع الذين يحق لهم تمثيله، فجاء الإسلام ليجعل من مجرد التقليد مستندا إلى الطاعة الملزمة دينيا، ويسمح بتعيين الولاة من مختلف الأسر، كما عزز من سلطة الملك باعتباره وليّ الأمر[103]، وهكذا نجح الإسلام تدريجيا – وخاصة بعد قيام حركة المرابطين – في الحدّ من تأثير التقاليد القديمة في بنية السلطة وغطّى على الكثير من تمظهراتها، ليحل محلها نزوع نحو الشرعية الدينية، وقاد لاحقا من خلال الجهاد إلى توسيع رقعة الدول وقيام العديد من المشاريع السياسية[104]، لكن ذلك لم يمثل قطيعة مع الماضي بقدر ما استدخل ضمن الممارسات السياسية رؤى جديدة ساعدت في عملية توحيد مختلف المجموعات السكانية، وضمان الولاء للملوك من منطلق تمثيلهم للخلافة.

ومن أوضح الأدلة على حاجة حكام السنغاي إلى البعد الديني في تثبيت شرعيتهم منذ القرن 5هـ/11م أن الملك إذا تم تنصيبه في مدينة كوكو "دفع إليه خاتم وسيف ومصحف، يزعمون أن أمير المؤمنين بعث بذلك إليهم"[105]، ذلك أن أهل المدينة وقتها كانوا مسلمين ولا يولون إلا مسلما[106]، ومع أننا لا نجد بعد ذلك إشارة إلى تبعية كوكو للخلفاء، إلا أن الإدريسي ينص على أن ملكها "قائم بذاته خاطب لنفسه"[107]، واهتمامه بالخطبة إعلان عن تحول في تصور منطلق شرعية السلطة من مجرد وراثة الاستحقاق العائلي إلى ضرورة التأسيس الديني.

وإذا كان سن علي قد عاد إلى التقاليد المحلية في ممارسة السلطة، فإن الأسكيا محمد قد أسس لعائلة مالكة تنطلق شرعيتها من الخلفية الدينية، ففي رحلة حجه سنة: 902هـ/ 1495م طلب منصب النائب عن الخليفة الأعظم العباسي ونال ذلك ليصبح ممثلا لمؤسسة الخلافة[108]، كما أن مراسلاته مع العلماء وأسئلته لهم تبرز رغبة قوية في التزام حدود الشرع والاستناد إليه في الحكم[109]، وقد مثل الدعم الكبير الذي ناله من فقهاء تنبكت وجنى وكابرة وكوكو أحد أهم مرتكزات شرعية سلطته التي كان منطلقها انقلاب عسكري على أسرة سن.

وتنبغي الإشارة هنا إلى رفض الرأي الذي تبنته بعض الكتابات الأجنبية من أن رحلة الحج التي قام الأسكيا محمد وغيره من الملوك السودانيين قبله كانت مجرد آلية لتثبيت الملك وتعزيز شرعية السلطة[110]، وهي قراءة تتجاوز صدق تبني الإسلام من هذه الأسر المالكة، وتقرأ القضية بطريقة اختزالية، لذلك فالصحيح اعتبار ذلك تقليدا نابعا من الحرص على تأدية هذه الفريضة[111]، مع ما في السفر من الأخطار

التي أودت أحيانا بحياة السلطان ذاته؛ كما حدث مع السلطان ساكورة سنة 700هـ/1301م[112]، بالإضافة إلى مخاطر الانقلاب التي تهدد الملك في غيابه عن مملكته.

يعبّر حضور البعد الديني في قضية الشرعية عن التحولات العميقة التي شهدها المجتمع السوداني بتغلغل الإسلام بين أفراده، وأهمية حضور الجاليات المغربية في حواضره، وفاعلية الدور الاجتماعي والاقتصادي للفقهاء والأئمة والمدرسين، وتشكّل منظومة قيم جديدة مزجت بين المحلي والزامات الشريعة، وتبلور مفهوم جديد لقضية الولاء السياسي عند السلطة والرعية على السواء في الحواضر العلمية خصوصا، وقد عزز هذا من فاعلية السلطة وجعلها قادرة على توسيع سيطرتها وتركيز سلطتها.

إن هذا التحليل يصطدم بموقف آخر مناقض؛ يرى في سيادة الإسلام ونفوذ النخب الشرعية بمثابة تفكيك للتماسك المؤسساتي والتنظيمي الذي تحميه الأعراف في السودان الغربي، والتي كانت تسلّم للحاكم في التسيير المطلق، وتخوله كل صلاحيات التولية والعزل، وتجعله القاضي الوحيد الذي يحقق العدالة عبر أحكامه الملزمة والفاصلة في الخلافات، مستندة إلى مرجعية قانونية متفق عليها عرفيا، وهذا النظام كان - حسب هذا الرأي- يتجه إلى تطوير الدولة وترسيخ مركزيتها تدريجيا، حيث ينظر إلى الأسكيا محمد المتحالف مع القاضي محمود بن عمر أقيت (ت: 955هـ/1548م) باعتبارهما سبب هذا الشرخ من خلال إضفاءه الشرعية على منازعة منصب القاضي لصلاحيات الأسكيا، مما يسهم في إضعاف السلطة المركزية وليس تقويتها[113].

إن هذا الرأي يعقد المقارنة بين عهدي سن علي والأسكيا محمد، فيصوّر إصلاحات الثاني بمثابة الهدم لكل المسار التطوري الذي قطعه النظام السياسي للسنغاي، وكسر التوازن المؤسساتي الذي عرفه هؤلاء مع كل ملوكهم السابقين، حيث حافظ الملوك الذين سبقوه رغم اعتناقهم الإسلام على نمط الحكم التقليدي، ومزجوا بين الدين الجديد وبين استمرار صورة الملكية المقدسة بطابعها الديني السحري، وواصلوا رعاية التصورات التقليدية نحو الأسرة الملكية بمختلف تمظهراتها الثقافية والاجتماعية ودلالاتها السياسية[114]، لكن الأسكيا محمد بتوجهه نحو أسلمة السلطة أعاد تشكيل هرمية جديدة تعتمد على الفقهاء الذين يعطون الشرعية للتصرفات من أجل وضع مختلف الممارسات داخل حدود الشريعة، وهو ما سمح لهم باحتلال مكانة توازي مكانة الملك ذاته، بما أدى إلى حالة من تفكك مصدر القرار، وبسبب وجود منظومة فكرية تعتبر المرجعية العليا الجديدة، ويمثل الفقهاء أهل الاختصاص فيها، فهذا ما يعطيهم سلطة على كل أجهزة الدولة، بما فيها المؤسسة الملكية ذاتها[115]، ولذلك يرى أصحاب هذه المقاربة أن الفقهاء تحكموا في المجال السياسي على مستوى القرار والاختيار والتسيير، وفسروا المواقف الجريئة لبعض الفقهاء أمام السلاطين على أنها دلالة على خروج ميكانزمات السلطة عن الإطار السلالي لتصبح جامعة لتحالف البلاط والفئات المثقفة والهيئات الاقتصادية والنظامية العسكرية[116].

لاريب في أن هذا الرأي يتجاوز التأثير الإسلامي الكبير في دولة السنغاي منذ القرن 4هـ/11م، وينطلق من مقدمة غير مسلمة تجعل هذه المملكة في عهد سن علي باعتبارها التمثل المباشر لصيرورة التطور السياسي المحتكم إلى الدين والعرف المحلّي بخلفيته الوثنية، مع أن السنغاي كانوا من أهم الشعوب السودانية عراقة في الإسلام، وارتباطا بالقبائل الصنهاجية والجاليات التجارية العربية والبربرية، كما أنهم خضعوا لسلطة المناسي ملوك مالي في مرحلة تطور فيها نظام الملنكي، فالمسار التطوري للمجتمع والتغيرات العميقة فيه لا يمكن القفز عليها أثناء المعالجة التقييمية لدور الفقهاء في بنية النظام السياسي.

وإذا تجاوزنا حالة الاستدلال الانتقائي التي نوقشت بها المسألة، والتي قد لا تكون سوى ذكريات حنينية متأخرة مفتقدة إلى الصدقية التاريخية[117]؛ فإن الكثير من النصوص تؤكد أن القاضي لم يستطع أن يتدخل في خيارات السلطة السياسية[118]، ولم يكن له أي دور مثلا في اختيار ولي العهد الذي بقي في يد الأسرة الملكية والجيش، وفي هذا السياق لا علاقة لانقسام سلطة القرار بين العائلة الحاكمة والجيش وبين نفوذ الفقهاء، الذين فشلت بعض الوساطات التي قاموا بها عندما تعلق الأمر بتأكيد نفوذ الملك وحماية وحدة المجال الذي يحكمه، وبما أن تنصيب القاضي كان من صلاحيات الأسكيا فذلك يدل على استمرار وعي السلطان بوحدة مصدر السلطة[119]، ومع إقرارنا بالصورة الجديدة للسلطة التي كان لابد أن تتشكل بسبب التغيرات السوسيوثقافية العميقة، فإننا نجزم أنها لم تكن سببا في تدهور مملكة الأساكي التي تفكك مصدر القرار فيها بسبب "أزمة العرش" وصراع الأبناء والأحفاد على تركة المؤسس.

الخاتمة:

لقد استطاع السنغاي منذ توسعات سن علي الكبير أن يقيموا أكبر دولة في تاريخ السودان الغربي، وأن يطوروا من القدرات القتالية والتنظيمية لجيشهم بما سمح لهم بنشر حاميات منه في مختلف الأقاليم التي تتبع لهم، ومن خلال التسيير الإداري الذي اعتمد على الولاة من العائلة الملكية والقيادات المحلية مارس السنغاي نفوذهم وفرضوا سلطتهم على مجالات واسعة لم تتحقق للدول التي قبلهم، لكن هذا النفوذ لم يكن شاملا، وهذه السلطة لم تكن مطلقة، بسبب اتساع المجال ورسوخ الاعراف التقليدية حول الملكية العقارية ونفوذ القيادات المحلية، مما جعل تبعية بعض الأقاليم البعيدة شكلية، واستدعى تدخل الجيش لإعادة المنشقين إلى الطاعة وإرغامهم على دفع الجباية، وقد أسهم الإسلام في تعزيز سلطة ملوك السنغاي من خلال تعزيز الشرعية السياسية المستندة إلى الأعراف المحلية بالشرعية الدينية التي أضفاها الملوك على أنفسهم، سواء بادعاء النيابة عن الخليفة العباسي، أو تبني اللقب الخلافي ذاته (أمير المؤمنين)، أو بالتحالف مع الفقهاء الذين يؤكدون على وجوب طاعة ولاة الأمر وتجريم الخروج عليهم ومنازعتهم سلطتهم، لكن ذلك لم يعصم دولة السنغاي من مشكلات التمرد كلما أحست الأقاليم بضعف الأسرة الحاكمة، وهو ما يتضح بجلاء عند متابعة نتائج الغزو المغربي السعدي لهذه الدولة سنة: 999هـ/1591م؛ إذ سرعان ما تفككت، وعجزت عن تنظيم مقاومة موحدة.

قائمة المصادر والمراجع:

I - المصـــادر:

أ- المصادر العربية:

1- الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني (ت 560هـ/1164م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تح: ر. روبيناتشي وآخرون، بيروت مكتبة الثقافة الدينية، دت.

2- ابن بطوطة محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت 779هـ/1377م): رحلة ابن بطوطة المسماة: تحفة النظار في غرائب الأمصار، تح: طلال حرب، ط4، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007.

3- البكري أبو عبد الله عبيد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت487هـ/1094م): المسالك والممالك، تح: جمال طلبة، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003.

4- التنبكتي أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن أحمد الصنهاجي السوداني (ت 1036هـ/1626م): معراج الصعود أجوبة احمد بابا حول الاسترقاق، تح وتر: فاطمة الحراق وجون هانويك، الرباط، معهد الدراسات الإفريقية، 2000.

5- الحموي أبوعبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ/1228م): معجم البلدان، بيروت، دار صادر،1977.

6- ابن خلدون أبوزيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت808هـ/1405م): تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، نشر: خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، 2001.

7- الزهري محمد بن أبي بكر الأندلسي (ق6هـ/12م): كتاب الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينية، دت.

8- السعدي عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن عامر (ت: بعد 1066هـ/1655م): تاريخ السودان، تحرير وتعليق وتقديم: حماه الله ولد السالم، بيروت، دار الكتب العلمية، 2012.

9- ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى الأندلسي (ت685هـ/1286م): كتاب الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، بيروت، منشورات المكتب التجاري، 1970.

10- عبد القادر بن مصطفى، المسائل، تح: الهادي المبروك الدالي، نشر ضمن: قبائل الهاوسا دراسة وثائقية، دن، دم،2005.

11- الفشتالي أبو فارس عبد العزيز (ت: 1031هـ/1621م): مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، تح: عبد الكريم كريم، الرباط، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، دت.

12- محمد بلو بن عثمان فودي (1253هـ/1837م): إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، تح: بهيجة الشاذلي، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 1996.

13- القلقشندي أبو العباس أحمد (ت821هـ/1410م): صبح الأعشى في صناعة الانشا، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1915.

14- كعت محمود بن الحاج المتوكل الكرمني التمبكتي (ت 1002هـ/1593م): تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، تحرير وتقديم: حماه الله ولد السالم، بيروت، دار الكتب العلمية، 2012.

15- مجهول: تاريخ ولاتة، منشور ضمن: رحال بوبريك، المدينة في مجتمع البداوة التاريخ الاجتماعي لولاتة خلال القرنين 18و19، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2002.

16- مجهول: كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، تح: سعد زغلول عبدالحميد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.

17- المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين (ت 345هـ/956م): أخبار الزمان ومن أباده الحدثان وعجائب البلدان والغامر بالماء والعمران، تح: عبد الله الضاوي، بيروت، دار الأندلس، 1986.

18- المهلبي الحسن بن أحمد (ت380هـ/990م): الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، تح: تيسير خلف، دمشق دار التكوين، 2006.

19- الوزان الحسن بن محمد المعروف بليون الإفريقي (ت بعد 957هـ/1550م): وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، بيروت، دار المغرب الإسلامي، 1983.
20- اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت 284هـ/897م): تاريخ اليعقوبي، ليدن، مطبعة بريل، 1883.

ب- المصادر الأجنبية والمترجمة من اللغة العربية:

21- de ca'da Mosto Alvise (1428-1488): Relation des voyages à la côte occidentale d'Afrique 1445-1457 , publiés par: Charles Schefer, Paris, Leroux, 1895.
22 - Es -Sa'di Abderrahmane: Tarikh es-Sudan, tr: O.Houdas et M. Dolafosse, Paris, Ernest Leroux Editeur, 1900.
23- Kti Mahmoûd: Tarikh el-Fettach, tr: O.Houdas et M. Dolafosse, Paris, Ernest Leroux Editeur, 1913.

II - المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

24- بنرمضان زوليخة: المجتمع والدين والسلطة في إفريقيا الغربية ما بين القرنين 5 و10هـ/11و16م، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015.
25- بولقطيب الحسين: حفريات في تاريخ المغرب الوسيط، الرباط، جذور للنشر، 2004.
26- الشاذلي بهيجة: الإسلام والدولة في إفريقيا جنوب الصحراء الفكر السياسي عند عثمان بن فودي خلال القرن 19، الرباط، مركز الدراسات الصحراوية، 2015.
27- الشكري أحمد: الإسلام والمجتمع السوداني إمبراطورية مالي (1230-1430م)، الرباط، مركز الدراسات الصحراوية، 2015.
28- الشكري أحمد: مملكة غانة وعلاقتها بالحركة المرابطية ،الرباط ، معهد الدراسات الإفريقية، 1977.
29- أحمد طاهر، أفريقيا فصول من الماضي والحاضر، القاهرة، دار المعارف، 1979.
30- موسى عز الدين عمر: دراسات إسلامية غرب إفريقية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003.
31- وناس زمان عبيد: تاريخ مدينة كاو منذ نشأتها حتى سقوط إمبراطورية السنغاي في إفريقيا جنوب الصحراء (81-999هـ/700-1590م)، عمّان، دار الأيام، 2015.

ب- المراجع المعـرّبة:

32- بانيكار مادهو: الوثنية والإسلام تاريخ الإمبراطوريات الزنجية في غرب إفريقيا، تر: أحمد فؤاد بعلبع، ط2، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1997.
33- فيليبسون ديفيدو: علم الآثار الإفريقي، تر: أسامة عبد الرحيم النور، منشوراتELGA ، فاليتا - مالطا، 2002.
34- لابيدس إيرام: تاريخ المجتمعات الإسلامية، تر: فاضل جتكر، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي، 2011.
35- لويس آي إم: الإسلام في إفريقيا الاستوائية، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010.

ج- المراجع الأجنبيـة:

36 - Cuoq Joseph: Histoire de L'islamisation de L'Afrique de L'ouest des origines la fin du XVIe siècle ,Paris,Librairie orientaliste paul Genthner,1984.
37- Cuoq Joseph : Recueil des sources arabes concernant L'Afrique occidentale du VIII e au XVl siècle (Bilad Al Sudán) Traduction et notes, paris, édition du centre national de la recherché scientifique,1975.

38- Davidson Basil : L'Afrique avant les blancs, paris, presses universitaires de France, 1962.
39 - Davidson Basil: A History of West Africa 1000-1800, Essex, Longman, 1985.
40- Delafosse Maurice: Haut- Sènègal-Niger, Paris, Emile Larose -Libraire-Editeur, 1912.
41- Delafosse Maurice: Les civilisations Nègro- Africaines, Paris, Librairie Stock, 1925.
42 - Delafosse Maurice: Les noirs De L'Afrique, paris, payot, 1941.
43- De Moraes Farias P.F: Arabic Medieval Inscriptions from the Republic of Mali: Epigraphy, Chronicles, and Songhay-Tuareg History, London, British Academy, 2003.
44- Jean-Charles Dede, "Usurpations de fonctions et appropriations de pouvoir dans l'empire Songhay : l'exemple du Cadi Mahmoud ben Omar ben Mohammed Aqit de Tombouctou (1493-1548)", Revue Ivoirienne d' Histoire, 23(2014), p: 70-85.
45- Mauny Raymond: Les siècles obscurs de l'Afrique Noire, Paris, Fayard, 1970.
46- Mauny Raymond: Tableau géographique de l'Ouest africain au Moyen Âge d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie, Dakar, IFAN, 1960.
47- McIntosh Susan Keech: Excavations at Jenné-Jeno Hambarketolo and Kaniana (Inland Niger Delta, Mali) the 1981 Season, Berkely-Los Angeles-London, University of California Press, 1995.
48- Ould cheikh Abdel Wedoud, Tribu et Etat en Afrique, Rabat, Contre Des Etudes Saharienne, 2014.

د- الرسائل الجامعيــة:

49- شكراوي خالد: الدين والسلطة في إفريقيا الغربية: مساهمة في دراسة بعض البنيات السياسية بالسودان الغربي (628-1000هـ/1230-1591م)، دبلوم الدراسات العليا، إشراف: محمد حجي، جامعة محمد الخامس، 1990-1991.
50- Daouda Keita, Le peuplement de la marge orientale du delta intérieur du Niger au premier millénaire après Jésus Christ, Thése de doctorat, Sous la direction de: Catherine Perles, Université Paris Ouest Nanterre La Défense, 2010-2011.

هـ- المجلات وأعمال الملتقيات والكتب الجماعية:

باللغة العربية:

51- أديوان محمد، "مسارات الإسلام الروحي بين المغرب وإفريقيا"، التصوف ودوره في إرساء الروابط والعلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، تنسيق: ماء العينين النعمة علي، الرباط، مطبعة الأمنية، 2017، ص: 91-105.

المترجمة:

52- دي ميديروس فرانسوا: « شعوب السودان: تنقل السودان»، تاريخ إفريقيا العام، ط2، منظمة اليونسكو،1997، ج3، ص: 143- 164.
53- كارنيرو روبرت، « نظرية في نشأة الدولة»، تر: رضوان السيد، مجلة الفكر العربي، 22، 3(1981)، ص: 7-21.
54- ليفيتسكي تاديوش: « دولة تاهرت بشمال إفريقيا وعلاقاتها مع السودان الغربي في نهاية القرن الثامن والتاسع الميلادي»، تر: عبد القادر مباركية، عصور الجديدة، 19-20(2015)، ص: 135-155.

باللغة الأجنبية:

55- de Moraes Farias Paulo Fernando: «Intellectual Innovation and Reinvention of the Sahel: The Seventeenth-century Timbuktu Chronicles», The Meanings of Timbuktu, ed: Shamil Jeppie and Souleymane Bachir Diagne, Cape Town, HSRC Press, 2008, p: 95-107.

56- de Moraes Farias Paulo Fernando: « Bentyia (Kukyia): a Songhay–Mande meeting point, and a "missing link" in the archaeology of the West African diasporas of traders, warriors, praise-singers, and clerics», Afriques, [En ligne]: https://journals.openedition.org/afriques/ 1174

57- Lange Dierk: « La Chute De La Dynastie Des Sisse: Considerations Sur La Dislocation De L'Empire Du Ghana A Partir De L'Histoire De Gao », H.A, V:23 (1996), p: 155-178.

58- Kaba Lansiné, " Les Archers, les mousquetaires et les moustiques: une interprétation de l'invasion marocaine du Soudan et la résistance songhay: 1591-1612", Bulletin de l'Institut fondamental d'Afrique noire, 42 N: 1 (1980), p: 1-36.

59- Ly Madina, " À propos de la continuité des dynasties des Za et des Soni dans l'Empire Songhay", Bulletin de l'Institut fondamental d'Afrique noire,T:37 série B, N: 2(1975), p: 315-317.

60- Rouch.j : « Contribution à l'histoire des Songhay» , Mémoire de l'Institut français de l'Afrique noire, 29(1953), p: 137-245.

61- Tymowski Michal, " Le territoire et les frontières du Songhaï à la fin du XVe et au XVIe siècle. Le problème du centre et des territoires périphériques d'un grand Etat de l'Afrique occidentale", Des frontières en Afrique du XIIe au XXe siècle, 1999, p : 213-237.

62- Vernet Ferann Ineista Vernet, «Un aspect de la crise songhay au XVI siécle: Les Askya et la fin de la royauté divine», Le Maroc et L'Afrique subsaharienne aux débuts des temps modernes, Rabat , Publications de l'institut des études africaines, 1995, p: 47-58.

الهوامش

[1] -Tymowski Michal, " Le territoire et les frontières du Songhaï à la fin du XVe et au XVIe siècle. Le problème du centre et des territoires périphériques d'un grand Etat de l'Afrique occidentale", Des frontières en Afrique du XIIe au XXe siècle, 1999, p : 213-237.

[2]- زوليخة بنرمضان، المجتمع والدين والسلطة في إفريقيا الغربية ما بين القرنين 5 و10هـ/11و16م، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015، ج2، ص: 390-428.

[3]- روبرت كارنيرو، « نظرية في نشأة الدولة»، تر: رضوان السيد، مجلة الفكر العربي، 22، 3(1981)، ص: 7.

[4]- مادهو بانيكار، الوثنية والإسلام تاريخ الإمبراطوريات الزنجية في غرب إفريقيا، تر: أحمد فؤاد بعلبع، ط2، الهيئة العامة لشؤون المطابع الإميرية، 1997، ص:425.

[5] - Maurice Delafosse, Les civilisations Nègro- Africaines, Paris, Librairie Stock, 1925, p: 89.

[6]- يمكن التمثيل لهذه الأساطير بأسطورة السمكة عند السنغاي، وأسطورة الواغادو عند السوننك وأسطورة التمساح والساحر عند الماندي. وانظر حول أسطورة قتل الحوت عند السنغاي محل الدراسة: كعت محمود بن الحاج المتوكل الكرمني التمبكتي

(ت 1002هـ/1593م)، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، تحرير وتقديم: حماه الله ولد السالم، بيروت، دار الكتب العلمية، 2012، ص: 79. وانظر قراءة في الموضوع عند:

J.Rouch, "Contribution à l'histoire des Songhay", Mémoire de l'Institut français de l'Afrique noire, 29(1953), p: 168.

[7]- خالد شكراوي، الدين والسلطة في إفريقيا الغربية: مساهمة في دراسة بعض البنيات السياسية بالسودان الغربي (-628-1000هـ/1230-1591م)، دبلوم الدراسات العليا، إشراف: محمد حجي، جامعة محمد الخامس، 1990-1991، ص: 77-78.

[8]- أحمد طاهر، أفريقيا فصول من الماضي والحاضر، القاهرة، دار المعارف، 1979، ص: 47.

[9] - Maurice Delafosse, Haut-Sénégal-Niger, Paris, Emile Larose -Libraire-Editeur, 1912, T1, p:22-25.

[10]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 106-107. السعدي عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن عامر (ت:بعد1066هـ/1655م)، تاريخ السودان، تحرير وتعليق وتقديم: حماه الله ولد السالم، بيروت، دار الكتب العلمية، 2012، ص: 81.

[11]- أحمد الشكري، مملكة غانة وعلاقتها بالحركة المرابطية، الرباط، معهد الدراسات الإفريقية،1997، ص: 14. وانظر في رفض هذا المنطلق العنصري: روبرت كارنيرو، "نظرية في نشأة الدولة"، ص: 8.

[12] - Raymond Mauny, Les siècles obscurs de l'Afrique Noire, Paris, Fayard, 1970, p: 142.

[13] - Raymond Mauny, Tableau géographique de l'Ouest africain au Moyen Âge d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie, Dakar, IFAN, 1960, p:220.

ومن الدراسات العربية التي تبنت موقفا قريبا من موقف ربمون موني أشير إلى: محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، الكويت، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1982، ص: 33.

[14]- فرانسوا دي ميديروس،« شعوب السودان: تنقل السودان»، تاريخ إفريقيا العام، ط2، منظمة اليونسكو،1997، ج3، ص: 143- 164، ص: 157-158.

[15]- أحمد الشكري، مملكة غانة وعلاقتها بالحركة المرابطية، ص: 16-17. وانظر حول تفسيير نشوء الدولة بالحروب والقسر/الإخضاع: روبرت كارنيرو، "نظرية في نشأة الدولة"، ص: 10-11.

[16]- يشمل لفظ مسينة مساحة هامة من السهول الفيضية شمال دلتا النيجر الداخلية إلى الغرب من مدينة موبتي/Mopti وسط جمهورية مالي حاليا...

[17]- بهيجة الشاذلي، الإسلام والدولة في إفريقيا جنوب الصحراء الفكر السياسي عند عثمان بن فودي خلال القرن 19، الرباط، مركز الدراسات الصحراوية، 2015، ص: 65-66.

[18]- أنظر في مناقشة هذا النموذج: إيرام لابيدس، تاريخ المجتمعات الإسلامية، تر: فاضل جتكر، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي، 2011، ج2، ص:671.

[19]- إيرا م لابيدس، تاريخ المجتمعات الإسلامية، ج2، ص:668.

[20] - de ca'da Mosto Alvise (1428-1488), Relation des voyages à la côte occidentale d'Afrique 1445-1457, publiés par: Charles Schefer, Paris, Leroux, 1895, p: 75-76.

[21]- يقع الموقع الأثري لمدينة جني جنو/Jenné-Jeno بعد 3كلم من مدينة جني في وسط جمهورية مالي على الصفة اليسرى لنهر النيجر، وقد بلغ امتداد هذه المدينة الأثرية 41 هكتار، كما كانت محاطة بسور طوله حوالي 2 كلم، وقد بينت الأبحاث الأثرية التي قام بها الزوجان: سوزان ورودريك ماكنتوش/ Susan , Roderick McIntosh أن تعميرها يعود إلى حوالي 250 ق.م ، وهي الأبحاث التي بينت أسبقية نظام المدينة في السودان الغربي على وصول التجار المغاربة. وقد نشرت أبحاث هذه التنقيبات في:

Susan Keech McIntosh, Excavations at Jenné-Jeno Hambar ketolo and Kaniana (Inland Niger Delta, Mali) the 1981 Season, Berkely-Los Angeles-London, University of California Press, 1995.

[22]- ديفيدو فيليبسون، علم الآثار الإفريقي، تر:أسامة عبد الرحيم النور، منشوراتELGA، فاليتا - مالطا ، 2002، ص: 304.

[23] - Susan Keech McIntosh, Excavations at Jenné-Jeno, p: 393, 396-397.

[24]- يشير ريمون موني في تحليل أسباب عدم انتظام شعوب جنوب السافانا وإقليم الغابات في ممالك مركزية إلى خشية السكان من الاستعباد عبر إقدام الحكام على بيعهم إلى جيرانهم الشماليين.

Raymond Mauny, Tableau géographique, p: 508.

[25]- الحسين بولقطيب، حفريات في تاريخ المغرب الوسيط، الرباط، جذور للنشر، 2004، ص: 76.

[26]- ديفيدو فيليبسون، علم الآثار الإفريقي، ص: 302.

[27]- المرجع نفسه، ص:111. ونجد إشارات حول دفع الضريبة كدلالة على التبعية عند: الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني (ت 560هـ/1164م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تح: ر.روبيناتشي وآخرون، بيروت مكتبة الثقافة الدينية، دت، ج1، ص: 26.

[28]- بانيكار، الوثنية والاسلام، ص: 425.

[29]- تطلق الكثير من الدراسات على دولة/مملكة السنغاي لفظ الإمبراطورية، وهذا بالنظر إلى اتساعها وضمها العديد من المجموعات العرقية خلافا لدولة غانة التي كان أغلب سكانها من السوننك، أو التكرور التي مثل التكولور مكونها الرئيسي، أو مالي التي كان مجال الماند امتدادها الثابت غالبا، لكن هذا المصطلح لا يحظى بالإجماع: انظر في النقاش حول الموضوع:

Michal Tymowski, "Le territoire et les frontières du Songhaï à la fin du XVe et au XVIe siècle", p: 213-214, 224-226.

[30] - Raymond Mauny, Tableau géographique, p: 408-409.

وحول شكل النظام السياسي في دول السودان الغربي نلاحظ أن المصادر العربية تحدثت عن ممالك/مملكة/ملك: مثل سلى، زافقو، الفرويين، غانة، غرنتل، دو، ملل، أنبارة، ألكن، الدمدم، كوكو، زافون، مالي. (انظر: البكري أبو عبد الله عبيد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت487هـ/1094م)، المسالك والممالك، ج2، ص: 360، 361، 362، 365، 366، 366، 367، 367، 372، 372. الحموي أبوعبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ/1228م)، معجم البلدان، بيروت، دار صادر،1977، ج3، ص: 127، ابن بطـوطة محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت 779هـ/1377م)، رحلة ابن بطوطة المسماة: تحفة النظار في غرائب الأمصار، تح: طلال حرب، ط4، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007، ص: 690) أو إمارة/أمير مثل: غانة عند: (الزهري محمد بن أبي بكر الأندلسي (ق6هـ/12م)، كتاب الجعرافية، تح: محمد حاج صادق، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينية، دت، ص:126) أو سلطنة/سلطان مثل : التكرور (الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1، ص: 18، ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى الأندلسي (ت685هـ/1286م)، كتاب الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، بيروت، منشورات المكتب التجاري ،1970، ص: 91) كابرة، زاغة (ابن بطوطة، تحفة النظار، ص: 690)، ومع أنها لا توضح الفوارق المعتمدة في التفريق بين هذه الصيغ إلا أنها غالبا تشير إلى نظم قائمة على منطلق التوريث سواء وفق التقاليد الأموسية أو الأبوية.

[31]- حاولت العديد من الدراسات تحديد الأماكن التي تمت الإشارة إليها في المصادر العربية (مغربية ومشرقية وسودانية)، ويمكن هنا الإشارة إلى أهم الأعمال التي حاولت تقديم إضاءات هامة حول طوبونيميا بلاد السودان عند نشرها للنصوص العربية بالفرنسية أو الإنجليزية:

Joseph Cuoq, Recueil des sources arabes concernant L'Afrique occidentale du VIII e au XVl siècle (Bilad Al Sudán) Traduction et notes, paris, édition du centre national de la recherché scientifique, 1975 ; Kti Mahmoûd: Tarikh el-Fettach, tr: O.Houdas et M. Dolafosse, Paris, Ernest Leroux Editeur, 1913 ; Es -Sa'di Abderrahmane: Tarikh es-Sudan, tr: O.Houdas et M. Dolafosse, Paris, Ernest Leroux Editeur, 1900.

[32]- تاريخ السودان، ص: 35. وأشير أن دولافوس حدد موقع مدينة كوكيا جنوب غرب النيجر الحالي على بعد 150 كلم جنوب غاو، وتعرف اليوم باسم: بنتيا/Bentya ضمن منطقة تيلابيري/Tillabéri وهي جزيرة على نهر النيجر.

Maurice Delafosse, Haut-Sénégal-Niger, T II, p:60.

كما يمكن العودة في تحليل مضامين النصوص العربية إلى:

Joseph Cuoq, Recueil des sources arabes, p: 138. n:1/d.

وفي المصادر البرتغالية وردت المدينة عند كاداموستو/ Ca' da Mosto باسم: كوشيا/Cochia ونصه يدلّ على استمرار فاعليتها في تجارة الذهب وارتباطها بطريق مع مالي في ق: 9هـ/15م. انظر:

Alvise de Ca' da Mosto, Relation des voyages à la côte occidentale d'Afrique p: 62-63.

ومع أن السعدي لم يعطنا تاريخا دقيقا لتأسيس هذه المملكة، بل اكتفى بذكر ملوكها؛ حيث عد منهم 14 ملكا سابقا للملك زاكسي الذي بين تاريخ إسلامه سنة: 400ه/1010م، إلا أن دولافوس حدّد القرن 1هـ/7م كبداية لتشكل نظام سياسي في كوكيا. انظر

Maurice Delafosse, Haut-Sénégal-Niger, T 2, p:60.

وقد دلت الروايات الشفوية التي جمعها جون روش بالمنطقة على ما نص عليه السعدي، ويمكن مراجعتها في:

J.Rouch, "Contribution à l'histoire des Songhay", p: 156-165.

والذي دلت عليه النقوش المكتشفة في مدينة كوكيا/بنتيا أن الكتابة التاريخية في تاريخ السنغاي تحتاج مراجعات عميقة، ذلك أن هذه النقوش تثبت استمرار منظومة سياسية متطورة في المنطقة، وهو ما يغيب عن النصوص الأدبية تماما، حيث تم العثور على شاهد قبر يؤرخ لوفاة أحد الوزراء بالمدينة مقتولا، حيث نقرأ على هذا الشاهد مايلي:" هاذا القبر الوزير محمد اريو ظم كوكو بن بوبكر قتلته ظلما وغد ان .....في ليلة الاثنين عند .....تسع وعشرين من (الرا)بع وعشرين (مـ)ـن تاريخ النبي". انظر:

P.F. de Moraes Farias , "Intellectual Innovation and Reinvention of the Sahel: The Seventeenth-century Timbuktu Chronicles", The Meanings of Timbuktu, ed: Shamil Jeppie and Souleymane Bachir Diagne, Cape Town, HSRC Press, 2008, p:103.

[33]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 37. وعند الوزان أن عائلة سن من أصول ليبية. انظر: الوزان الحسن بن محمد المعروف بليون الإفريقي (ت بعد 957هـ/1550م)، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، بيروت، دار المغرب الإسلامي، 1983، ج2، ص: 160-161. وقد ناقش الباحثون هذا الزعم وربطه بعضهم بالنزوع نحو الانتساب للشرق من قبل العائلات الحاكمة من أجل تعزيز مشروعيتها السياسية، بينما نسب دولافوس الأسرة المؤسسة إلى قبيلة لمطة البربرية. انظر:

Maurice Delafosse, Haut-Sénégal-Niger, T I, p:238. T 2, p:60.

ومن ناحية أخرى هناك من انطلق من شواهد القبور التي عثر عليها بالمقبرة الملكية في غاو ساني للتأكيد على الأصول الصنهاجية لملوك سنغاي الأوائل. انظر: ديفيدو فيليبسون، علم الآثار الإفريقي، ص: 350. وللتوسع في مناقشة المسألة انظر:

Dierk Lange, "La Chute De La Dynastie Des Sisse: Considerations Sur La Dislocation De L'Empire Du Ghana A Partir De L'Histoire De Gao", History in Africa, V:23 (1996), p: 155-178.

وتجمع الروايات الشفوية بالمنطقة بين الأصول البربرية التي تعود بها لقبيلة لمطة باعتبارهم مؤسسي السلطة في كوكيا، وبين المكون المحلي والمتمثل في مجموعتين يمثلان أسلاف السنغاي هما: الصيادون سادة الماء من السوروكو، وسادة الأرض المزارعين، حيث تنسب للسوروكو الهجرة شمالا إلى ناحية غاو قبل أن تنتقل لها الأسرة الحاكمة: ضيا/زا. انظر:

Basil Davidson, L'Afrique avant les blancs, paris, presses universitaires de France, 1962, p: 93.

[34]- كوكو: "بفتح الكاف وسكون الواو، وفتح الكاف الثانية وسكون الواو بعدها". أنظر: القلقشندي أبو العباس أحمد (ت821هـ/1410م)، صبح الأعشى في صناعة الانشا، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1915، ج5، ص: 285. وللتوسع في الآراء الواردة حول النطق الصحيح للاسم، والطريقة التي كتبته به مختلف المصادر العربية والسودانية يراجع: تاديوش ليفيتسكي، «دولة تاهرت بشمال إفريقيا وعلاقاتها مع السودان الغربي في نهاية القرن الثامن والتاسع الميلادي»، تر: عبد القادر مباركية، عصور الجديدة، 19-20(2015)، ص: ص: 138-139.

[35]- حدد دولافوس تاريخ انتقال العاصمة من كوكيا إلى كوكو/غاو بسنة 390هـ/1000م. انظر:
Maurice Delafosse, Les Noirs de l'Afrique, paris, payot, 1941, p:53.

[36]- البكري، المسالك والممالك، ج2، ص: 372-373.

[37]- اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت 284هـ/897م)، تاريخ اليعقوبي، ليدن، مطبعة بريل، 1883، ص: 219-220. المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين (ت 345هـ/956م)، أخبار الزمان ومن أباده الحدثان وعجائب البلدان والغامر بالماء والعمران، تح: عبد الله الضاوي، بيروت، دار الأندلس، 1986، ص: 88. ويبدو أن المسعودي نقل معلوماته عن اليعقوبي، لكنه سمى كوكو بـ " الكركر".

[38]- المهلبي الحسن بن أحمد (ت380هـ/990م)، الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، تح: تيسير خلف، دمشق دار التكوين، 2006، ص: 55. ولاشك أن نص المهلبي أدعى للقبول من رواية السعدي، تاريخ السودان، ص:35 حيث كتب: "والذي أسلم منهم زا كسي، يقال له في كلامهم: مسلم دم معناه أسلم طوعا بلا إكراه، رحمه الله تعالى، وذلك في سنة أربعمائة من هجرة النبي ﷺ". وانظر مناقشة هذا الخلاف ومختلف الآراء حوله عند: أحمد الشكري، الإسلام والمجتمع السوداني إمبراطورية مالي (1230م-1430م)، الرباط، مركز الدراسات الصحراوية، 2015، ص: 120-125.

[39]- البكري، المسالك والممالك، ج2، ص: 373.

[40]- المصدر نفسه، ج2، ص: 372.

[41]- المصدر نفسه، ج2، ص: 372.

[42]- الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1، ص: 28.

[43]- مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، تح: سعد زغلول عبدالحميد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986، ص: 225.

[44]- ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص: 93.

[45]- ابن خلدون أبوزيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت808هـ/1405م)، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، نشر: خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، 2001، ج6، ص: 267.

[46]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 54. وقد ازدهرت كوكو في عهد مالي، فأشار ابن بطوطة إلى أنها: "مدينة كبيرة على النيل، من أحسن مدن السودان وأكبرها وأخصبها، فيها الأرز الكثير واللبن والدجاج والسمك وبها الفقّوص العنابي الذي لا نظير له". تحفة النظار، ص: 702.

[47]- السعدي، تاريخ السودان، ص:53. وقد حدد دولافوس فرار الأميرين بسنة: 735هـ/1335م.
Maurice Delafosse, Les Noirs de l'Afrique, p:53-54. Maurice Delafosse, Haut-Sénégal-Niger, T 2 p:73-74.

وأشير هنا إلى إحدى المشكلات التاريخية المتعلقة بالأسر الملكية في السودان، ففي الوقت الذي يبرز نص السعدي، تاريخ السودان، ص: 39، 53، أن أسرة "سن" هي امتداد لأسرة "زا"، فإن نصا آخر نشره دولافوس ملحقا بتاريخ الفتاش ومعاصرا له لمؤلف مجهول يقدم وجهة نظر أخرى، حيث يؤكد أن حكم أسرة "ضيا/زا" انتهى، وأن علي كلن وسلمان نار أسسا أسرة ملكية جديدة (سُنِ) لا علاقة لها بالأسرة السابقة التي أسقطها الماليون وكان آخر حكامها يدعى: تسي بارو. انظر:

Mahmoûd Kti, Tarikh el-Fettach, p: 333-334.

وانظر مناقشة المسألة عند:

Madina Ly, " À propos de la continuité des dynasties des Za et des Soni dans l'Empire Songhay", Bulletin de l'Institut fondamental d'Afrique noire, T:37 série B, N: 2(1975), p: 315-317.

وانطلاقا من مقاربة لغوية وأثرية يرى فارياس أن أسرة "سن" لم تكن من السنغاي في الأصل، بل أسرة من الماند هاجرت إلى المنطقة واندمجت مع أهلها وحملت لسانها وانتمائها. انظر:

Paulo Fernando de Moraes Farias, « Bentyia (Kukyia): a Songhay–Mande meeting point, and a "missing link" in the archaeology of the West African diasporas of traders, warriors, praise-singers, and clerics », Afriques [En ligne], 04 | 2013, mis en ligne le 27 mai 2013, consulté le 05 août 2019. URL: http://journals.openedition.org/afriques/1174

[48]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 120. ومع أن المؤلف قد ذكر أن شي مادغ هو الجد الرابع لسن علي؛ فإنه يتعذر علينا تحديد السنة التي وقع فيها هذا الغزو.

[49]- لخص السعدي هذه التوسعات في قوله: "مكث في السلطنة إما سبعا وعشرين أو ثمانيا وعشرين سنة، فاشتغل بالغزوات وفتح البلادات، فأخذ جني وأقام فيها سنة وشهرا، وفتح جنج (...) وفتح بر وأرض صنهاجة نونو وأميرهم يومئذ الملكة بيكن كاب، وفتح تنبكت والجبال كلها إلا دم فامتنعت له، وفتح أرض كنت وعزم إلى أرض برك فلم يقدر ذلك له، وكان آخر غزواته أرض كرم". تاريخ السودان، ص: 210. وللتفاصيل في هذه الحوادث يراجع: محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 110-117. وانظر أيضا حول إخضاع جني: الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص: 164. السعدي، تاريخ السودان، ص: 115-116، 210.

[50] - كل المصادر السودانية تشير إلى كلمة الأسكيا كلقب ملكي كان محمد هو أول من تلقب به وحمله أولاده من بعده، لكن إحدى النقائش المكتشفة في تنبكت تبطل هذا الرأي، لأنها تحتوي شاهد قبر كتب عليه: " هذا القبر متع يغزي بن اسكيا اوبيا توفا ليلة الخميس في شهر ربيع الآخر ..... يوما من سنة ستمائة وأحد وثلاثين من التأريخ". أنظر:

P.F. de Moraes Farias , "Intellectual Innovation and Reinvention of the Sahel" , p:101.

وحسب الفشتالي فإن عائلة أسكيا من أصول صنهاجية. أنظر: الفشتالي أبو فارس عبد العزيز (ت: 1031هـ/1621م)، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، تح: عبد الكريم كريم، الرباط، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، دت، ص: 89.

[51]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 138.

[52]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 221.

[53]- المصدر نفسه، ص: 221، 279. الفشتالي، مناهل الصفا، ص: 120.

[54]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص: 162.

[55]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 135.

[56]- المصدر نفسه، ص: 128، 135. ويمكن التأكيد هنا على أن توسعات سن علي في أقاليم الملنكي قد وصلت إلى منطقة: شبردك/سبردك، فقد حدد محمود كعت، ص: 108-109 مسار غزواته من كنت إلى شبردك، وذكر ص: 120 أن هذه الأرض ورثها عنه الأسكيا محمد، وص: 124 يبين أنه ذاته المجال الذي كان يعين فيه هذا الأسكيا قضاته، وينقل المؤلف عن الأسكيا محمد ص 137 قوله أن: "شبردك هي الحد الحاجز بيننا وبين سلطان مل". ويشار هنا أيضا أن محمود كعت يعتبر مجال مالي محدودا بهذه المنطقة منذ عهد المنسى موسى؛ حيث يقول ص: 18: "كان مل كي سلطانا صالحا تقيا عابدا ملك من منتهى مل إلى شبردك". ويقع إقليم شبردك جنوب بندك/Bendougou الواقعة على نهر باني/Bani. انظر:

Joseph Cuoq, Histoire de L'islamisation de L'Afrique de L'ouest des origines la fin du XVIe siècle ,Paris, Librairie orientaliste paul Genthner,1984, p:84.

[57]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 134. وفي المطابقة بين برك عند المؤلف وبين Borgou حاليا شمال البنين ينظر:

Joseph Cuoq, Histoire de L'islamisation de L'Afrique de L'ouest, p:180.

[58]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص: 171.

[59]- المصدر نفسه، ج2، ص:173. ومن خلال المصادر السودانية نعرف تاريخ أن غزو السنغاي لكتسينا/كشن وقع سنة: 919هـ/1313م. انظر: محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 139. السعدي، تاريخ السودان، ص: 225. ونجد إضافات حول توسعات الأسكيا محمد في بلاد حوص في المصادر المحلية المتأخرة مثل: محمد بلو بن عثمان فودي (1253هـ/1837م)، إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، تح: بهيجة الشاذلي، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 1996، ص: 71-72. عبد القادر بن مصطفى، المسائل، تح: الهادي المبروك الدالي، نشر ضمن: قبائل الهاوسا دراسة وثائقية، دن، دم، 2005، ص: 322.

[60]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 139.

[61]- المصدر نفسه، ص: 128، 130.

[62]- المصدر نفسه، ص: 138-139.

[63]- أنظر أمثلة لذلك في: السعدي، تاريخ السودان، ص: 243، 247، 251، 252، 259. الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص: 162.

[64]- أحمد بابا التنبكتي، معراج الصعود أجوبة احمد بابا حول الاسترقاق، تح وتر: فاطمة الحراق وجون هانويك، الرباط، معهد الدراسات الإفريقية، 2000، ص: 18 (من مقدمة المحقق). ويبدو أن الأساكي الذين استطاعوا إيجاد نوع من التفاهم مع بعض قبائل توارق مغشرن قد تعرضت مجالاتهم الشمالية للغارات من قبل القبائل العربية، وهذا ما تدل عليه بعض الإشارات الواردة في المصادر المحلية، وتتعلق بعهد الأسكيا داوود. انظر مثلا: مجهول، تاريخ ولاتة، تح: رحال بوبريك، ص: 50. نشر في: رحال بوبريك، المدينة في مجتمع البداوة التاريخ الاجتماعي لولاتة خلال القرنين 18و19، الرباط، معهد الدراسات الإفريقية، 2002.

[65]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 171.

[66]- حول أسباب عجز السنغاي عن صد الحملة المغربية انظر: عز الدين عمر موسى، دراسات إسلامية غرب إفريقية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003، ص: 69- 102.

Lansiné Kaba, " Les Archers, les mousquetaires et les moustiques: une interprétation de l'invasion marocaine du Soudan et la résistance songhay: 1591-1612", Bulletin de l'Institut fondamental d'Afrique noire, 42 N: 1 (1980), p: 1-36. Ferann Ineista Vernet, «Un aspect de la crise songhay au XVI siécle: Les Askya et la fin de la royauté divine», Le Maroc et L'Afrique subsaharienne aux débuts des temps modernes, Rabat, Publications de l'institut des études africaines, 1995, p: 47-58.

وفي بيان الدور الكبير لأزمة العرش وعدم ضبط طرق انتقال السلطة في تدهور السنغاي يراجع:

Raymond Mauny, Les siècles obscurs de l'Afrique Noire, p: 178-179.

[67]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 248. والمقصود بغابات كوب المناطق الغابية التي تلي جني جنوبا، وجبال الحجر هي جرف بانديا غارا/Bandiagara وهي مرتفعات وعرة تحاذي من الشمال والشرق جبال هامبور بمنطقة موبتي في الجنوب الشرقي لمالي حاليا. انظر:

J. 0. Hunwick, Timbuktu and the Songhay Empire, p: 150, n.40.

[68]- المصدر نفسه، ص: 248.

[69] - J. 0. Hunwick, Timbuktu and the Songhay Empire, p: xxix.

[70]- زمان عبيد وناس، تاريخ مدينة كاو منذ نشأتها حتى سقوط إمبراطورية السنغاي في إفريقيا جنوب الصحراء (81-999هـ/700-1590م)، عمّان، دار الأيام، 2015؛ ص:78. مع التأكيد أن هذا يبقى الطابع الأعم وليس الشامل.

[71]- حول توسعات سن علي انظر: محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 108-116. السعدي، تاريخ السودان، ص: 208-218.

[72]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 219.

[73]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 139. السعدي، تاريخ السودان، ص: 225.

[74]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 219.

[75]- تشير المصادر إلى أن الأسكيا محمد بنكن قد أضاف أعدادا هامة بلغت 1700 للجيش في محاولة منه لضمان ولائه له. أنظر: محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 145. السعدي، تاريخ السودان، ص: 238.

[76]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 181.

[77]- المصدر نفسه، ص: 195. وقدّر الوزان عدد جيش حاكم تنبكت بـــ: 3000 فارس وعدد لا يحصى من الراجلين. انظر: وصف إفريقيا، ج2، ص: 166. وأشير هنا إلى دلالة هذه الأسماء في المصادر السودانية: بلمع (قائد الجيش)، كنفار (قائد جيش تندرما)، بنكفرم (حاكم منطقة بنك في الشمال إلى الشرق من تنردم إلى غاية تنبكت).

[78]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 189. ولا تتوفر معلومات يمكن من خلالها تحديد مكان بلد أنكند، لكن النص يدل بأنه في شمال مجالات السنغاي.

[79]- المصدر نفسه، ص: 168.

[80]- المصدر نفسه، ص: 128-129. وتندرم هي العاصمة السياسية الثانية للسنغاي أسسها الأسكيا محمد لتكون ضامنا لنفوذ مملكته في الأقاليم الغربية البعيدة، وهي تقع حاليا بالقرب من بحيرة فاتي/Fati في منطقة Goundam على بعد 80 كلم جنوب غرب تنبكت. انظر:

Raymond Mauny, Tableau géographique, p: 125.

[81]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 171.

[82]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 138-139. السعدي، تاريخ السودان، ص: 222، 253.

[83]- نمثل لذلك بحملة 901ه/1496م على تادمكت وتدعمرت. أنظر: مجهول، تاريخ ولاتة، ص: 50.

[84]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 225. وحسب هنويك فإن موقع "ليك" يوجد بالقرب من قرية Maleh على بعد 3 كلم شمال مدينة غاند/Gande بنيجريا. انظر:

J. 0. Hunwick, Timbuktu and the Songhay Empire, p: 114, n.74.

[85]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 233-234. وكبي منطقة على الضفة اليمنى من نهر النيجر، يسمى حكامها في القرنين 9-10هـ/15-16م بـ: كنت. انظر:

J. 0. Hunwick, Timbuktu and the Songhay Empire, p: 92, n.9,10.

أما ونترماس فلا يعرف موضعها.

[86]- المصدر الوحيد الذي أشار لوجود قبائل المخزن في التنظيم الإداري السوداني هو: التنبكتي أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن أحمد الصنهاجي السوداني (ت 1036هـ/1626م)، معراج الصعود، ص: 96. عندما عدّ قبيلة "كبت" من هذه القبائل في القرن 10هـ/16م.

[87] - Joseph Cuoq, Histoire de L'islamisation de L'Afrique de L'ouest, p:180.

[88]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 221، ويقول في ص: 279: "حكمه الشامل الذي كما ينفذ في دار سلطنته ينفذ في أطراف مملكته، من حد أرض دند إلى حد أرض الحمدية، ومن حد أرض بندك إلى تغز وتوات وما في أحوازهم". وموقع الحمدية لا يمكن تحديده بدقة لكن المعلومة الواردة ص: 260 تبرز أنه يقع في منطقة الحوض حاليا جنوب موريتانيا. انظر:

J. 0. Hunwick, Timbuktu and the Songhay Empire, p: 166, n.26.

[89]- السعدي، تاريخ السودان، ص: 231. وجنج مدينة صغيرة تقع بالدلتا الداخلية شمال بحيرة دبُ/Debo ويعتقد أنها من مراكز انتشار الثقافة الإسلامية بالسودان الغربي، وفيها دفن الفقيه محمد الكابري الذي يبدو أنه هو ذاته: مور مع كنكي الذي ورد في حواره مع الأسكيا موسى (934-938هـ/1528- 1532م) هذا التوصيف للأمن الذي عم البلاد في عهد والده. أنظر:

J. 0. Hunwick, Timbuktu and the Songhay Empire, p: 23-24, n.6.

[90]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 153. وقد وردت لعلع في ص: 111 باسم: بحر ولول، وعند السعدي، تاريخ السودان، ص: 252 باسم: لولامي، وهي منطقة في إقليم دندي. انظر:

J. 0. Hunwick, Timbuktu and the Songhay Empire, p: xxxiii , 403.

[91] - P.F. de Moraes Farias, Arabic Medieval Inscriptions from the Republic of Mali: Epigraphy, Chronicles, and Songhay-Tuareg History ,London, British Academy, 2003, p: lxxiii.

[92]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 47.

[93]- المصدر نفسه، ص: 128-130.

[94]- زوليخة بنرمضان، المجتمع والدين والسلطة في إفريقيا الغربية ما بين القرنين 5 و10هـ/11و16م، ج2، ص: 220-221.

[95]- أنظر الجرد الذي قام به مادهو بانيكار للمناصب التي تولاها أبناء الأساكي في: الوثنية والإسلام، ص: 436-438.

[96]- لعل أهم مثال هنا هو ثورة بلمع صادق الذي استعان بأخيه كنفار صالح حاكم تندرم . انظر: محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 178.

[97] - Michal Tymowski, " Le territoire et les frontières du Songhaï à la fin du XVe et au XVIe siècle ", p: 218.

[98]- انظر: خالد شكراوي، الدين والسلطة في إفريقيا الغربية، ص: 138. وقد استند في الربط بين طبيعة السلطة وشكل نظام التبعية وبين الملكية العقارية على:

Maurice Delafosse, Haut-Sénégal-Niger, T3, p: 5-18.

[99]- بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ص:112.

[100]- انظر: خالد شكراوي، الدين والسلطة في إفريقيا الغربية، ص: 139-140.

[101]- محمد أديوان، "مسارات الإسلام الروحي بين المغرب وإفريقيا"، التصوف ودوره في إرساء الروابط والعلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، تنسيق: ماء العينين النعمة علي، الرباط، مطبعة الأمنية، 2017، ص: 96.

[102]- إيرا م لابيدس، تاريخ المجتمعات الاسلامية، ج2، ص:672.

[103] - Basil Davidson, A History of West Africa 1000-1800, Essex, Longman , 1985, p: 177-178.

[104] -Abdel Wedoud Ould cheikh, Tribu et Etat en Afrique, Rabat, Contre Des Etudes Saharienne, 2014, p:92.

[105]- البكري، المسالك والممالك، ج2، ص: 372-373.

[106]-المصدر نفسه، ج2، ص: 372-373.

[107]- الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1، ص: 28.

[108]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 57. والإشكالية هنا هي أن شريف مكة لا يملك الصلاحية والشرعية السياسية لذلك.

[109]- من أهمها الأسئلة التي طرحها على محمد بن عبد الكريم المغيلي، وجلال الدين السيوطي، والعاقب بن عبد الله الأنصمني المسوفي.

[110]- أنظر مثالا لذلك عند: أي إم لويس، الإسلام في إفريقيا الإستوائية، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010، ص: 105-106.

[111]- أول الأخبار عن ركب الحج السوداني نجدها في مملكة غانة المسلمة حيث أشار الزهري في معرض حديثه عن حسن إسلامهم انهم "ساروا إلى مكة وحجوا وزاروا وانصرفوا إلى بلادهم". كتاب الجعرافية، ص: 125. أما حج الملوك فأول من دشنه ملوك مالي هو: برمندان ثم تابعه الملوك بعده. انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج6، ص: 266.

[112]- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج6، ص: 267. وينص هنا أن ساكورة/سيكرة ليس من سلالة المناسي، بل هو مولى من مواليهم تغلب على ملكهم، واستطاع القضاء على الفوضى وتوسيع مجال حكم الملنكي، وقد قتل في منطقة تاجورا من قبل قاطعي طريق أثناء عودته من تأدية مناسك الحج.

[113] - Dede Jean-Charles, "Usurpations de fonctions et appropriations de pouvoir dans l'empire Songhay : l'exemple du Cadi Mahmoud ben Omar ben Mohammed Aqit de Tombouctou (1493-1548)", Revue Ivoirienne d' Histoire, 23(2014), p: 72-73.

ويمكن مقارنة هذا الرأي بما جاء عند: مادهو بانيكار، الإسلام والوثنية، ص: 136. عندما اعتبر إسناد منصب شيخ الإسلام لمحمود بن عمر بمثابة تدمير لإمبراطورية السنغاي.

[114]-op. cit. P: 74-75.

في هذا السياق يرى فارياس أن سن علي رغم ما قيل عن الميراث الوثني في ثقافته بسبب طفولته التي قضاها عند أخواله، فإنه قد نشأ في بيئة مسلمة، لكنها لم تكن قد استقلت عن التقاليد المحلية، وبالتالي لم يكن الحضور الإسلامي فيها على مستوى التصورات والممارسات والسلوكات بارزا مثل منطقة الساحل. انظر:

P.F. de Moraes Farias, Arabic Medieval Inscriptions from the Republic of Mali, p: 215.

[115] - OP. CIT.P: 76.

ومن استدلالات الكاتب في تأكيد نظريته ما ذكره محمود كعت عن الخلاف بين الأسكيا محمد والقاضي محمود بن عمر أقيت عندما رد الثاني عماله ومنعهم من القيام بالمهام الموكلة لهم بجباية الضـرائب من مدينة تنبكت، حيث لامه الأسـكيا مذكرا إياه بالدول التي حكمت المدينة دون أن يمنع قضـاتها الملوك من صـلاحياتهم، لكن القاضـي أجابه: "هل نسـيت أم تناسـيت يوم جئتني في داري وأخذت برجلي وثيابي فقلت: جئت أدخل في حرمتك وأسـتودعك نفسـي أن تحول بيني وبين جهنم، وانصرني وامسك بيدي حتى لا أقع في جهنم، وأنا وديعتك. فهذا سبب طردي رسلك ورد أمرك. فقال: نسيت ذلك والله، ولكن ذكرته الآن، صـدقت والله جزيت خيراً وكفيت شـراً. أطال الله إقامتك بيني وبين النار وغضـب الجبار، فأنا أسـتغفر الله وأتوب إليه، وحتى الآن أنا وديعتك آخذ بذيلك فأثبت في ذلك المكان. ثبتك الله وأدفعن عن نفسـي، وقبل يد الشيخ، وودع الشيخ وركب ورجع فرحاً مسروراً داعياً للشيخ بطول البقاء بأن يقبضـه الله قبل موت الشيخ رحمه الله". تاريخ الفتاش، ص:127.

[116]- خالد شكراوي، الدين والسلطة في إفريقيا الغربية، ص: 173-174.

[117]- حول هذا الموضوع يؤكد فارياس على الفرق الكبير بين ما تدل عليه النقوش المكتشفة في غاو وكوكيا وتنبكت من جهة، وبين مضامين الكتابات السودانية، انظر نماذج لذلك في:

P.F. de Moraes Farias , "Intellectual Innovation and Reinvention of the Sahel", p:104-105.

[118]- انظر نماذج لذلك في: السعدي، تاريخ السودان، ص: 229، 230، 259.

[119]- محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 124. السعدي، تاريخ السودان، ص: 120.